

نشرية تصدر عن
مركز المرأة العربية للتدريب
والبحوث - كوتر
نوفمبر/تشرين الثاني - 2014

عدد - 54

كوتربات

ملف العدد

الانتخابات... المرأة... الإعلام.

على وقع الأحداث الانتخابية :

مركز « كوتر » يخطط
وينفذ في المنطقة العربية

مباركة البراهمي

من زوجة الشهيد...
إلى صوت الوطن

الإعلامي إلياس الغري لـ «كوتربات» :

المسار الانتخابي...
مناخ ذكوري بامتياز

على المرأة أن تخلق
فجيجا إعلاميا



د. سكيينة بوراوي

المديرة التنفيذية

الإفتاحية

لا يختلف إثنان على أن حرية التعبير والإعلام شكلت إحدى أبرز الاستحقاقات الثورية في تونس منذ يوم 14 جانفي/يناير 2011 رغم الجدل القائم حوله والمؤاخذات التي واكبت كل محطة دستورية أو سياسية أو اقتصادية أو أمنية عرفتها تونس منذ ذلك التاريخ إلى حدود اليوم.

وتونس في مسار انتخابي يتحدد بموجبه المشروع المجتمعي القادم بما يعنيه من تكريس لدستور أتي تقدما في مجمله وتعزيز لقيم المواطنة الكاملة ولمشاركة كافة أفراد المجتمع، نساء ورجالا، شبابا وكهولا في أية بقعة من تونس ودومها تمييز، ارتأينا التوقف عند تجربة الإعلاميين/ات مع انتخابات المجلس التأسيسي في علاقة بالمرشحات فيها.

وجرت العادة، في كافة المستويات، القيام بتقييم لأداء الإعلاميين والإعلاميات ولومهم ونقدهم وحتى التجريح فيهم دوما السعي إلى البحث عن آرائهم أو تقييمهم للفاعلين السياسيين في تعاملهم الميداني معهم، والمرأة من ضمنهم. لذلك، عكسنا هذه المرة على مستوى «كوثر» الصورة وضمنا هذا العدد بعض تجارب الإعلاميين والإعلاميات في انتخابات المجلس التأسيسي في أشكال صحافية متعددة منها الحوار ومنها المقال التحليلي وأغلبها وردت ضمن شهادات حية، نوردها كما عبروا عنها بأنفسهم.

وفي الحقيقة، هي شهادات كنا جمعناها في إطار الإعداد لدليل الإعلاميات والإعلاميين: التغطية الصحفية المنصفة للانتخابات من منظور النوع الاجتماعي الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر». تم اعتماد تحليل الشهادات في الدليل حتى يستند إلى ممارسة واقعية وها أن «كوثر» يدرجها في عدد خاص بالانتخابات التشريعية كي تكون من ضمن الدروس المستفادة. فشكرا أن خصص لنا الإعلاميون والإعلاميات جزءا من وقتهم وأن وضعوا فينا ثقتهم للتعبير عن أصواتهم في ممارسة لم يكن أي كان متمرسا عليها. وستجدون في أصواتهم وفي ممارستهم من المعلومات ومن الحس النقدي ومن التحدي ومن الالتزام والقدرة على قراءة الواقع وتحليله الشيء الكثير. أقلام ووجوه وأصوات أنستموها وأخرى من جنود الخفاء في تونس بجهاتها وخارج تونس ممن لبسهم الشأن الوطني حتى وإن كانوا بعيدين عنها جسما لا قلبا وروحا •

صورة سلبية...

للوواقع بسلبياته وإيجابياته ومتناغمة مع الدور الفعلي الذي تقوم به المرأة التونسية في المجتمع.

ونادرا ما يعترف الإعلامي والإعلامية بتحملة جزءا من المسؤولية لا في تخييب المرأة من الفضاءات الإعلامية خاصة تلك المخصصة للناشطين السياسيين فحسب بل وفي تسويق صورة سلبية عنها. بعضهم، نساء ورجالا، يفعلون ذلك عمدا لقناعة راسخة لديهم بأن لا وجود لمن يمكنها تقديم الإضافة أو المساهمة في جلب المشاهدين والمستمعين والقراء، وأغلبهم دون وعي منهم يُغيّبون المرأة ودون وعي منهم يروجون لصورة باهتة لا تعكس البتة نجاح المرأة التونسية في مختلف المجالات العلمية والتقنية والأدبية والثقافية والسياسية والاقتصادية والرياضية والأكاديمية... وامتيازها في الكثير من مواقع القرار.

وفي حين يُبرر بعض الإعلاميين والإعلاميات غياب المرأة أو تخييبها بعدم تمكنها أو عدم بروزها إلا في مجالات معينة على غرار النشاط الحقوقي والجمعياتي وبأن المشهد السياسي التونسي لم يخلق لنا بعد بطلات تتجحن في تأييد الحصص التلفزيونية، ينجح هؤلاء في صناعة أبطال من الرجال السياسيين لا يفوقون المرأة كفاءة وتأثيرا بل هرجا وضجيجا الغاية منه البروز والتأثير في الرأي العام.

وبين هذا وذاك يُطل علينا أديعاء التقدم والديمقراطية في كل المناسبات والمحافل والوقفات والتحركات... يرفعون علامة النصر والانتصار لحقوق المرأة ومساواتها التامة مع الرجل... يخطبون في الناس ويحاضرون... يزايدون ويُغالون... ولكن أنفسهم يخدعون ويُغالطون... ويكفي أن تكون المرأة «رئيسة» وهم مرؤوسين حتى ندرك حقيقة الوضع... وما الصورة التي يعكسها الإعلام إلا حقيقة ما يحمله البعض في أذهانهم... وليست الصورة كما هي في الواقع •

بين المرأة التونسية والإعلام علاقة تكامل وتنافر لا يحددها أساس قانوني أو توجه فكري، بقدر ما ترتبط في غالب الأحيان بالأطر المحيطة وبالمستجدات في علاقة بالإعلام من جهة وبالمراة من جهة ثانية.

ولعلّ قطاع الإعلام المؤنث تكويننا باعتبار أن عدد طالبات الصحافة والإعلام يفوق عدد الطلبة الذكور إضافة إلى أن عدد العاملات بالقطاع الإعلامي يتساوى مع عدد العاملين مع توقع زيادة في عدد الصحفيات والإعلاميات والمصورات في السنوات القليلة القادمة... قطاع مؤنث تكويننا وفي طريقه إلى التأنيث تشغيلا يُنتج صورة باهتة إن لم نقل سلبية عن المرأة التونسية بصفة عامة... فلم التنافر وأسباب التكامل أكثر توفرا سنة بعد أخرى ؟

يميل الأغلبية إلى تبرير هذا الفعل الإعلامي الذي ينتج صورة سلبية بربط الأسباب بالمجتمع الذكوري وبالتفكير التمييزي المجتمعي الذي يؤثر بصفة غير مباشرة في لاوعي الأشخاص الذين يُشكلون المشهد الإعلامي التونسي وخاصة أولئك الذين يُحددون الخط التحريري والذين يتبوؤون مواقع القرار خاصة أن أغلبهم من الذكور.

وكلما تتاح الفرصة للحديث عن الصورة النمطية السلبية التي تعكسها وسائل الإعلام التونسية، على اختلافها وتنوعها، عن المرأة إلا وسارع البعض إلى الموروث الثقافي يُحمّلونه ما يحتمل وما لا يحتمل متناسين أن يتحدثوا عن أنفسهم وعن قناعاتهم الشخصية، وهم إما متحررين من سلبيات هذا الموروث أو ناقدين لجانبه السلبي. ويكون الاستسهال في تناول هذا الموضوع بالتحليل والتمحيص والنقد خاتمة كل نقاش جدي يسعى من يطرحه، أفراد أو جمعيات ومنظمات وجامعات، إلى إيجاد الحلول الممكنة حتى تكون الصورة المعكوسة في وسائل الإعلام إيجابية أو على الأقل مطابقة

مركز «كوثر» يخطط وينفذ في المنطقة العربية

لبنى النجار - كوثر



تتميز سنتا 2014 و2015 بكثافة الأحداث الانتخابية في عديد البلدان العربية. إذ تشهد جملة من البلدان انتخاباتها الرئاسية أو التشريعية أو البلدية وتنتظر أخرى مواعيد انتخابية قريبة عادة ما تكون المرأة فيها حاضرة كمرشحة و/أو ناخبة بمستويات مختلفة من دولة إلى أخرى. وإذ عزز الحراك السياسي والمجتمعي حضور المرأة كفاعلة ميدانية وناشطة سياسية في بلدان الثورات العربية (تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا على وجه الخصوص)، فإن هذا الحضور لم يترجم بالقدر المتوقع على مستوى حضور النساء في المجالس المنتخبة (البلديات والبرلمانات) ولا حتى على مستوى الحكومات الجديدة المشكلة خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

فقد توجه المركز للأجفند بمقترح مشروع عن «مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية والوطنية» الهادف إلى تعزيز حضور النساء المرشحات للانتخابات في وسائل الإعلام عبر دفع الإعلاميين والإعلاميات نحو تبني مقاربة حساسة للنوع الاجتماعي وتمكين النساء القياديات من مهارات التعامل مع الإعلام والتوجه إلى الجمهور.

على مستوى التدريب، وتعزيزا لنشاط مركز التدريب الإعلامي، ارتأى مركز «كوثر» أن تركز الأنشطة التي يدعمها برنامج الخليج العربي للتنمية، خلال السنتين المقبلتين على تدريب الإعلاميين والإعلاميات على التغطية المنصفة للانتخابات، ودعم قدرات النساء المرشحات للانتخابات حول التوجه إلى وسائل الإعلام. لذا

وانسجاما مع خصوصية المرحلة الراهنة التي تشهد أحداثا انتخابية في تونس ولبنان واليمن وعمان والسعودية...، صمم مركز «كوثر» عددا من البرامج والأنشطة المتصلة بتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات شملت التدريب والبحث والدعوة في اتجاه دعم حضور النساء السياسيات مرشحة وناخبة.

إزالة الأسباب العميقة للفجوات القائمة بينهما في الفرص والحقوق والمواقع.

وعلى مستوى آخر، أطلق مركز «كوثر» في سبتمبر 2014 الدورة الثالثة عشرة لمسابقة أفضل مقال صحفي التي ينظمها سنويا بدعم من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة-إقليم العالم العربي، وتمحورت في دورتها الحالية حول موضوع «مشاركة المرأة في الانتخابات». وتهدف المسابقة إلى خلق ديناميكية إعلامية حول القضايا ذات الأولوية المتصلة بالمرأة وكذلك تشجيع الصحفيين والصحافيين في المنطقة العربية بلورة ونشر إنتاج إعلامي متوازن حول المرأة يعكس واقع أوضاعها ومشاركتها في مختلف مناحي الحياة، إذ لا اختلاف في القول إن للإعلام دورا حاسما في التأثير على المواقف والرؤى، ويمكن له أن يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تسليط الأضواء على مختلف القضايا والأحداث والفاعلين لتتشكل بصورة أوضح لدى الجمهور، ويكون للإعلام دور محوري من أجل تكريس أخلاقيات مهنية ترسخ الدقة والانصاف والنزاهة والمسؤولية وتضمن تنوع الأصوات وتعدد الآراء بما يعكس أدوار كل من الرجال والنساء دون تمييز أو إقصاء أو تنميط.

يندرج اهتمام مركز «كوثر» بموضوع مشاركة المرأة في الانتخابات في صميم حرصه على التفاعل الإيجابي مع أوضاع المنطقة وما تحمله من فرص وتحديات، ويتواصل العمل في اتجاه إحداث التغيير الإيجابي من خلال كل المبادرات والمشاريع والأنشطة التي ينفذها المركز في سبيل تمكين النساء العربيات وتوفير فرص مشاركتهن وضمان حقوقهن. ويطمح المركز إلى مشهد انتخابي برلماني بلدي متنوع بالحضور المتكافئ للنساء على جميع المستويات يعكس خصوصيات المرحلة الراهنة التي شهدتها المنطقة منذ جانفي 2011 والتي كانت المرأة خلالها فاعلا أساسيا واستراتيجيا لإنجاح المسار الديمقراطي •

شبكات التواصل الاجتماعي وكذلك تعريفهن طرق صياغة الرسائل الإعلامية وإيصالها إلى فئات واسعة ومتنوعة من الجمهور.

وفي إطار البرنامج ذاته، تلى هذه الدورة التدريبية لقاءان حواريان جمعا رئيسات القامات الانتخابية في أهم دائرتين انتخابيتين من حيث ترأس النساء للقامات الانتخابية (نابل 1 وتونس2)، بهياكل ومنظمات المجتمع المدني، هدفا أساسا إلى مزيد التعريف بالبرامج الانتخابية للنساء المرشحات وتوفير حظوظ أوفر لهن للفوز عبر جمعهن بنشاط المجتمع المدني في نفس الدائرة الانتخابية. وقد سمح اللقاءان بالتفاعل بين الطرفين ومن مناقشة أهم المسائل ذات الأولوية على مستوى كل دائرة.

تعزير الديناميكية الإعلامية حول قضايا المرأة

ولفائدة الإعلاميين، وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صدر سنة 2014 دليل الإعلاميات والإعلاميين «التغطية الصحفية المنصفة للانتخابات من منظور النوع الاجتماعي»، وشكل المادة المرجعية الرئيسية لست دورات تدريبية عقدت صائفة 2014 في جهات داخلية بتونس لفائدة أكثر من مائة صحفي وصحفية. ويمثل الدليل وثيقة مرجعية معرفية وتطبيقية من أجل تغطية إعلامية منصفة للانتخابات تسجل المرأة فيها حضورا فاعلا وتمثل موضوعا للمعالجة الإعلامية. فالتمكن من مهارات التغطية الانتخابية من ناحية، وتعزيز تكافؤ فرص الظهور والتغطية للفاعلين والفاعلات مسألان تتطلبان بناء قدرات الإعلاميات والإعلاميين على التغطية المنصفة للعملية الانتخابية، ورفع مستوى وعيهم بمقاربة النوع الاجتماعي التي تهدف إلى إبراز مساهمات النساء والرجال بصفة عادلة ومتساوية في برامج التنمية وأثر هذه المساهمات، وإلى العمل على

يتضمن المشروع مكونين رئيسيين : يتمثل الأول في الدفع في اتجاه تغطية إعلامية منصفة وحساسة لمقاربة النوع الاجتماعي خلال الانتخابات. فيما يدعم الثاني مهارات القيادات النسائية في المجال السياسي في التعامل مع وسائل الإعلام واستعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال لتعزيز حضورهن وصورهن لدى الفئات المختلفة من الجمهور.

ومن ضمن أهم مخرجات المشروع إنجاز دليل عملي تطبيقي لفائدة النساء القيادات حول مهارات التوجه إلى الجمهور عبر وسائل الإعلام أو باستعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال، وتنظيم دورات تدريبية تستهدف الإعلاميين والإعلاميات في عدد من الدول العربية حول التغطية المنصفة للانتخابات، ورصد صورة المرأة وحضورها في وسائل الإعلام خلال الأحداث الانتخابية.

دعم قدرات القيادات السياسيات

على مستوى تعزير القدرات النسائية، عقد مركز «كوثر» خلال شهر سبتمبر 2014 وبالشراكة مع المنظمة الدولية للديمقراطية والانتخابات برنامجا تدريبيا للنساء المرشحات رئيسات القامات الانتخابية في مجال تعزير قدرات المرشحات للانتخابات التشريعية التونسية حول التعامل مع وسائل الإعلام. وقد استفادت من أشغال الدورة التدريبية 11 مشاركة رئيسات القامات الانتخابية من سبعة أحزاب سياسية : التحالف الديمقراطي، التيار الديمقراطي، المؤتمر من أجل الجمهورية، حركة وفاء، الاتحاد من أجل تونس، حزب المبادرة وحركة نداء تونس. وتمثل الهدف الرئيسي للدورة في إكساب المرشحات خبرة ومعرفة بمهارات التفاوض وتقديم المعلومات من خلال مختلف وسائل الإعلام لاسيما التلفزيون، وتمكينهن من آليات التواصل الفعال عبر مواقع

مباركة البراهمي



من زوجة الشهيد... إلى صوت الوطن

نجيبة الحمروني - كوثر

كما كان نائب الشعب محمد البراهمي شهيد الوطن، كانت الأستاذة مباركة عواينية البراهمي صوت الوطن... امرأة صرخت في التونسيين فأيقظت صوت الحق... امرأة وجّهت أصابع الاتهام فبعتها العيون والأفئدة.. امرأة بكت زوجها فجمعت دمعتها الصادقة التونسيين على اختلافهم وتباين أفكارهم ورؤاهم.

مباركة عواينية البراهمي ولدت في مدينة الثورة سيدي بوزيد من عائلة محدودة الدخل، متواضعة ولكنها متجذرة في بيئتها الريفية. كان والدها، أحد مناضلي الحركة الوطنية ضد الإستعمار الفرنسي، حريصا رغم محدودية دخله على تنشئة أبنائه تنشئة وطنية وأصر على إتمامهم لدراساتهم رجالا ونساء فتخرج من العائلة القاضي والمحامي والأستاذ الجامعي...

البيسطة والمحرومة والمهمشة... وتضيف أنها لم تجد صعوبات في حملتها الانتخابية بل وجدت تقدير الناس واحترامهم لها ولذكرى زوجها.. وجدت التعاطف حدّ التأثر والبكاء.. ووجدت التشجيع والإيمان بها وبقدراتها لتكون صوتهم ولتعكس مشاغلهم وتسهر على إنقاذهم من الحاجة والتهميش.. من المركزية المقيتة والتوزيع غير العادل للثروات.

وأسأل نائبة الشعب عن أولوياتها في أول برلمان للجمهورية الثانية في علاقة بمنطقة سيدي بوزيد التي تمثلها، فتجيبني بكل أسي «لن أ طرح بناء المسارح وقاعات السينما بل سأعمل على توفير الحياة الكريمة للبوذيدين وغيرهم من الأوساط المحرومة في كامل تراب الجمهورية...».

كانت إحدى مناضلات الحركة الطلابية، كما كانت لها اسهامات في تأسيس التنظيم السري «الوحدويون الناصريون» الذي كان ينشط ضمنه الشهيد محمد البراهمي قبل 14 جانفي 2011، فلطالما كانت مباركة عواينية البراهمي مؤمنة بقدرتها على المشاركة الجادة في العمل السياسي وترشحت للانتخابات المجلس الوطني التأسيسي (أكتوبر 2011) في إحدى دوائر تونس الكبرى.

وعن انتخابات 2014 التي أوصلتها إلى البرلمان، تقول مباركة البراهمي ل«كوثر»:
«اجتمعت رمزية سيدي بوزيد في علاقة بالثورة التونسية برمزية استشهاد محمد البراهمي فترشحت عن المنطقة باعتبارها مسقط رأسي حيث أهلي وأهل الشهيد... حيث الأوساط

مباركة البراهمي التي فازت في الانتخابات التشريعية التونسية (أكتوبر 2014) لتكون صوت الشعب في مجلس الشعب، حافظت على رمزية استشهاد زوجها ولم تكتف بصفة زوجة الشهيد كما تفعل الكثيرات، بل حملت المشعل عنه لتحارب القتلة... لتنتصر على الظلام.. ولتستمر المسيرة.

كانت مُتابعة للمشهد عن قرب وكانت فاعلة في الحراك المجتمعي التونسي الذي آمن أن الثورة مسار لا بد له أن يكتمل بالعمل والنضال. وعلى عكس ما يظنه الكثيرون من أن مباركة البراهمي التحقت بالعمل السياسي بعد استشهاد زوجها، يعلم البعض أنها وإلى جانب كونها رقيقة دربه في الحياة، شاركته العمل السياسي منذ سنوات الجامعة حيث



الانتقال الديمقراطي في تونس، تصرح الفائزة في الانتخابات التشريعية التونسية لكوثرية فتقول «التجربة السابقة أفرزت مشهداً سيئاً كنتيجة حتمية لإقحام نساء في العملية الانتخابية ثم في العملية التشريعية السياسية تطبيقاً لمبدأ التناسف. وبقدر ما أثبتت أغلبية الفاعلات في المجتمع المدني التونسي قدرتهن على الفعل والتأثير بقدر ما نجحت أقلية فقط داخل المجلس التأسيسي ولم تتخلص أغلبية النائبات من ظل الرجل رئيس الحزب والرجل رئيس الكتلة البرلمانية.. حدّ التفكير في النزول من مرتبة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات مع المواطن إلى مرتبة المكملّة للرجل.

وعن رسالة توجهها مباركة البراهمي إلى النساء العربيات في زمن تُسبى فيه حرائر العرب وشامخات العروبة في سوريا والعراق وفي زمن يبشر فيه الظالمين بثقافة الحرّيم... تقول بكل أنفة وثقة في النفس أولاً وفي المرأة ثانياً «اصنعن الفرص وتقدمن وكن متأكدات بأن المرأة تمتلك قدرة رهيبية على الفعل وعلى العطاء دون إرباك أو ارتباك»

تونس في الدفاع عن مكتسبات المرأة بل والمطالبة بدعمها وتعزيزها، جعلها كذلك تركز اهتمامها على نساء الريف البسيطات المناضلات من أجل الكرامة وعلى الفتيات الصغيرات المنقطعَات عن الدراسة نظراً لبعدها عن المنزل في أطراف القرى والأرياف أو لقلّة الموارد المالية أو انعدامها حيث مازالت عائلات بأكملها تضحي بتعليم البنات ليدرّس الفتى...

ففي حملتها الانتخابية تنقلت مباركة البراهمي في مختلف أرجاء سيدي بوزيد وزارت أقصى الأرياف حيث لم تكن لتتصور وهي ابنة المنطقة حجم التهميش وتبعات الفقر وظلم النظام السابق والأسبق للجهات.. صدمها عطش أهل المزونة وهم يفتقدون الماء الصالح للشرب ولا يربطهم بالحياة إلا صهرج ماء يشترونه بمال قد يوفرونه يوماً ويعجزون عن توفيره أياماً..



وفي تقييمها للمشهد السياسي ما بعد الثورة في علاقة بالمرأة ودورها في مختلف مراحل

ولعل مساهمة مباركة البراهمي في حراك المجتمع المدني واستماتها إلى جانب حرائر

تحت مجهر رابطة الناخبات التونسيات

ابني النجار - كوثر

عقب الانتخابات التشريعية لسنة 2014، أصدرت رابطة الناخبات التونسيات تقريرها الأولي حول يوم الاقتراع والفرز في الانتخابات التشريعية. وأولت الرابطة ضمن تقريرها اهتماما خاصا بمشاركة النساء في العملية الانتخابية التي سوف تفرز أول مجلس نواب تونسي بعد ثورة 14 جانفي 2011، لمدة نيابية تقدر بخمس سنوات.

وتولت رابطة الناخبات التونسيات ملاحظة العملية الانتخابية في مرحلتي الاقتراع والفرز من خلال 450 ملاحظة وملاحظ توزعوا على اثنتي عشرة دائرة انتخابية، تولوا رصد الإخلالات المتعلقة بالتمييز ضد النساء الناخبات وكذلك التأثير السياسي للممارس عليهن، علاوة على إيراد ملاحظات الرابطة فيما يتعلق بإدارة العملية الانتخابية بمختلف تفاصيلها.

ورغم حضور النساء ضمن أعوان الجيش الوطني وأعوان الأمن الساهرين على انجاح الانتخابات أمنيا، نسبة 30 بالمائة ليشكل مؤشرا إيجابيا، تعزز أيضا بحضور النساء الملاحظات للعملية الانتخابية بنفس النسبة أيضا أي 30 بالمائة من غير أعضاء مكاتب الاقتراع، فقد سجلت رابطة النساء الناخبات جملة من النقائص والإخلالات في علاقتها بالمرأة وذلك خلال يوم الاقتراع. حيث لاحظت اختلاف حضور النساء في مراكز الاقتراع حسب الدوائر إذ تم احترام مبدأ التنافس من حيث عدد الأعضاء في بعض المكاتب (دائرة بن عروس إحدى ضواحي العاصمة) في حين لم يحترم هذا المبدأ في دوائر أخرى. كما أن نسبة حضور النساء انخفضت مقارنة بجهات أخرى حيث سجل على سبيل المثال وجود امرأة واحدة رئيسة مركز اقتراع من مجموع 25 مركز وذلك في معتمدية تابعة لدائرة القصرين. أما على مستوى الإخلالات المسجلة، لوحظ في عدة مراكز اقتراع (بن عروس - أريانة- القصرين) تدخل أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

ورد أو ورقة شاي أو باستعمال الرمز الأنثوي المستعمل في الأماكن العمومية. وهو أمر يؤثر حتما في حظوظ هؤلاء النساء حيث يكون من أبسط حقوق الناخب التعرف على الأشخاص الذين سوف يرشحهم. كما تعكس مثل هذه الممارسات تنامي وجود القوى الرجعية التي تنادي بعودة المرأة إلى المنزل، والتي كان ترشيحها للنساء من باب الاستجابة لشروط ترشح القوائم. وإن كانت مثل هذه الممارسات قليلة، لكنها مسألة تستدعي لفت النظر في شأنها.

وأشار تقرير الرابطة كذلك إلى تعرض بعض المرشحات لصعوبات خلال فترة الحملة الانتخابية تمثلت في عدم إمكانية الولوج إلى بعض الفضاءات العامة، وهو أمر لم يعان منه نظراؤهن الرجال، لتصبح وسائل الإعلام الوسيلة الأفضل لتدعيم حملاتهن وتقديم برامجهن لجمهور الناخبين والناخبات. ومع ذلك، لم تتجاوز نسبة حضور المرشحات في مختلف وسائل الإعلام 30 بالمائة.

ضمن مبدأ التنافس المعتد في الترشح للانتخابات التشريعية مشاركة متساوية للرجال والنساء للفوز بعضوية مجلس النواب. لكن عدم اعتماد التنافس الأفقي حال دون ضمان تمثيلية جيدة للنساء المرشحات على مستوى القوائم الانتخابية الأمر الذي لم يمكن سوى 12 بالمائة فقط من النساء على رأس القوائم الانتخابية. وهو أمر انتقدته جهات متعددة من هياكل المجتمع المدني ومن النساء الناشطات سياسيا واللاتي كن يأملن حضورا أفضل للنساء رئيسات القوائم الانتخابية بالشكل الذي يليق بمسار الانتقال الديمقراطي في تونس وبالادوار المتعددة والمختلفة التي تضطلع بها النساء في مختلف مناحي الحياة ولاسيما على مستوى مشاركتهن في الشأن العام.

بين المصور الواقعي والرمزي

ولعل أول ما أشارت إليه الرابطة ضمن تقريرها، هو إحجام بعض القوائم على نشر صور النساء ضمن أفراد القائمة واستبدال صورهن إما بباقة

أهم التوصيات التي وردت في التقرير :

- إسناد بطاقات تعريف وطنية للشابات والنساء فوق 18 سنة والقاطنات في الأوساط الفقيرة وإعفاهن من المعاليم الجبائية لاستصدار هذه البطاقات، وإعلام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات للسهر على تسجيلهن كناخبات.

- تكريس المبادئ الدستورية لتمثيل المرأة اعتمادا على المحاصصة داخل مراكز القرار عبر تنقيح المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلق بالأحزاب قصد ضمان حضور دائم للنساء في الأحزاب ودفن الأحزاب لاستقطاب النساء والشباب،

- إدراج مبدأ التنافس الأفقي والعمودي ضمن قانون الانتخابات البلدية والتشريعية إذا كانت الانتخابات قائمة على القوائم، واعتماد الكوتا النسائية إذا كانت الانتخابات قائمة على الأفراد.

- تنقيح المرسوم عدد 115 لسنة 2011 يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر بإدراج كوتا نسائية على مستوى وسائل الدعاية الوطنية وخاصة الجهوية/ لا فقط خلال الحملات الانتخابية بل خارجها لإرساء تقاليد وثقافة إعلامية تقبل حضور وتواجد النساء.

- القطع مع ثقافة الافلات من العقاب، ومعاينة كل المخالفين مهما كان تأثير ذلك على النتائج النهائية للانتخابات.

.....

رابطة الناخبات التونسيات هي جمعية تأسست سنة 2011 بهدف دعم القدرات النسائية لتحقيق مشاركة فعالة و حقيقية في الحياة العامة والسياسية بصفاتها ناخبة ومترشحة وملاحظة. أنشطة وأعمال رابطة الناخبات التونسيات مؤسسة على تكريس مبادئ و قيم حقوق الإنسان.



أريانة)، وكذلك وصول بعض النساء الناخبات وهن يحملن أرقاما لقوائم وهو ما يدل على سبق التأثير عليهن قبل الانتخاب (دائرة اريانة- بن عروس - قصرين - مدنين). وبلغت محاولات التأثير على الناخبين التي رصدتها الرابطة 9 حالات، 60 % منها موجهة ضد النساء و ذلك باستعمال التهديد أو بشراء الأصوات.

ولفت تقرير رابطة الناخبات التونسيات إلى أن الأمية التي تطال نسبة هامة من النساء جعلت من عدد كبير من النساء يجدن صعوبة في التعرف إلى القائمة الانتخابية التي يوين ترشيحها، في حين كان بالإمكان تلافي هذه الصعوبة حسب الرابطة لو قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتعليق نموذج مكبر لورقة الانتخاب في مراكز الاقتراع. واعتبرت الرابطة أن هذا العائق أثر على مبدأ التصويت الحر كما هيأ الأرضية لبعض القوائم الانتخابية للتأثير الانتخابي على النساء الأميات.

أو عناصر من الأمن للفصل بين النساء والرجال في صفوف الانتظار، وتعرض بعض النساء الملاحظات في دائرات بالقصرين وبن عروس إلى العنف اللفظي من قبل بعض ممثلي القوائم الانتخابية بلغت حد طردهن من بعض مكاتب الاقتراع،

وكذلك تعرض بعض الناخبات للعنف اللفظي من قبل أعوان مراكز الاقتراع بكل من قفصة وبن عروس والقصرين.

صعوبات وإفلاتات يوم الاقتراع

وتعرضت النساء كذلك إلى محاولة التأثير على قراراتهن واختياراتهن في التصويت، إذ سجلت حالات عنف معنوي مارسها بعض الأزواج على زوجاتهن قصد التأثير على إرادتهن الانتخابية عبر دفعهن للتصويت لفائدة قوائم محددة (دائرة

في دائرة ترشمت بها 62 قائمة:

ثلاث نساء يتראسن قوائم انتخابية ويخضن معركة نيل ثقة الناخبين

خاضت ثلاث نساء بالدائرة الانتخابية لولاية قفصة، وسط الجمهورية التونسية، معركة المنافسة بهدف الوصول إلى البرلمان القادم على رأس قوائم انتخابية، اثنتان منها مستقلة وأخرى حزبية وأجمعن ثلاثهن أثناء حملتهن الانتخابية على أن لهن من القدرة على الإقناع والإشعاع و«طول النفس» ما يؤهلهن للتأثير في الناخب والناخبة في تلك الدائرة التي تنافست فيها 62 قائمة بين حزبية وائتلافية ومستقلة من أجل سبعة مقاعد.

أما رئيسة قائمة حزب الأمان بدائرة ولاية قفصة أستاذة التربية المدنية وفاء سوسي فقالت إن الرسالة الأهم من وراء ترشحها في الانتخابات التشريعية هي تشجيع المرأة بجهة قفصة على وجه الخصوص على الانخراط في الشأن العام بما في ذلك العمل السياسي والجمعياتي.

وتعترف أنه بقدر ما ركزت في حملتها الانتخابية على التعريف بقائمته وبالبدل الذي طرحه حزبها لهذه الانتخابات، فهي لم تتوان عن القيام بحملة انتخابية للانتخابات في حد ذاتها على حد قولها.

ولئن لم تفز هذه المترشحة خلال الانتخابات التشريعية فإنها عبّرت في المقابل عن يقينها بأنها أثّرت خلال فترة الحملة في الكثير من الناس ونجحت في إبلاغ صوتها إلى الناخبين وأنها ساعدت في الدفع بالنساء في منطقتها على وجه الخصوص من أجل أن يعبرن عن أنفسهن ويشاركن في الشأن العام مضيفة أن أكبر هاجس أرقها هو استقالة المرأة في الجهة من المشاركة في الشأن العام.

ومن جهة أخرى ولئن اتفقت المترشحات الثلاث على أنهن لم يلمسن منذ انطلاق الحملة وإلى نهايتها أي رفض لهن باعتبارهن نساء يتראسن قوائم سواء في الوسط الحضري أو الريفي، فإن المترشحة زينة خماليية ووفاء سوسي قالتا إنهما عوّلتا على ثقة الناخب والناخبة على حد سواء في حين لم تتردد المترشحة غزالة محمدي في القول إنها عوّلت أكثر على الناخبات لمساندتها وانتخابها يوم الاقتراع ●

فريدة المبروكي - وات



وتعتبر أن ذلك أكسبها القدرة والتمكن من تقنيات وطرق الاتصال بالناس باعتبار أنها قررت أن تركز حملتها الانتخابية التشريعية على العمل الميداني والالتقاء مباشرة بالناخبين والناخبات.

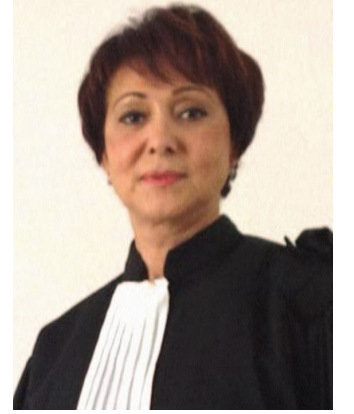
وكانت بلدة زنوش من معتمدية السند في الأيام الأخيرة وفي يوم سوقها الأسبوعية إحدى محطات زيارة هاتين المترشحتين حيث قامت بتوزيع بيانتهما الانتخابيتين والحديث مع المواطنين حول مشاغلهم وما اقترحتاه من بدائل في كل نواحي الحياة وأنصتتا إلى تساؤلاتهم وأجابتا عن استفساراتهم.

ولم تخف هاتان المترشحتان بعد سلسلة من الزيارات الميدانية والتي شملت قرى ريفية ومجمعات سكنية وأسواقا وفضاءات عامة وحتى مقاه يرتادها فقط الرجال «سعادتهما» وإيمانهما بحظوظهما بالفوز بعد ما لمستاه من تفاعل إيجابي من الناس حسب قولهما.

وقالت غزالة محمدي الموظفة بمكتب قبضة بمدينة القصر التي خاضت هذه الانتخابات بقائمة مستقلة شعارها «الوفاء بالعهد» أنها عوّلت في الانتخابات الأخيرة على رصيدها النضالي السياسي والحقوق في سنوات الاستبداد وبعد 14 جانفي 2011 وعلى ثقة الناس الذين تعرفهم ويعرفونها.

وأضافت أنه لم يكن لها أي مشكلة في التواصل مع الناخبين في أي مكان وتعريفهم ببرنامجهما الانتخابي وبالبدائل التي اقترحتها في حملتها مشيرة إلى أنها كانت مقتنعة بأن لجميع القوائم في هذه الانتخابات الحظوظ نفسها وإنها لم تدخر جهدا للفوز.

ومن ناحيتها تنافست زينة خماليية بقائمة مستقلة عنوانها «الصوت الحر» من أجل أن تفوز في هذه الانتخابات وهي التي كانت لها تجربة في العمل السياسي الحزبي وأنشطة ضمن الحقل الجمعياتي



المسار الانتخابي... مناخ ذكوري بامتياز

غياب الإرادة في ذلك. وتبقى المسألة قائمة الذات في التعجيل بالمناصرة والتوعية فهناك من لا يزال غير مقتنع بضرورة مشاركة النساء في الهيئات، وفي مواقع القرار بالتحديد.

وفي إطار تنسيب الأمور، يمكن أن أصف تجربتي بالتجربة الثرية والإيجابية. وتتوفر لدينا العديد من الإمكانيات لاستخدام آلية التنافس في جميع المجالات انطلاقاً من الحجج الواقعية ولفعلية لمناصرة حق النساء في مواقع القرار.

ما أستنتجه أيضاً أن للمرأة امكانية الإقناع والقدرة على العمل والتواجد وعليها أن تضاعف مجهوداتها حتى تتجاوز النظرة الدونية وأن السلوك التمييزي لا يمارسه الرجل فحسب، بل إن النساء كذلك يمارسنه ضد النساء ولو بصفة غير مباشرة.

لم أتناول المسائل التي تهم المسار الانتخابي في كافة المحطات في علاقتها بالإطار القانوني وكذلك من خلال التقنيات والآليات التي تهم العملية الانتخابية، بما في ذلك عملية تسجيل الناخبين والناخبات ودور الهيئة في تحسيس النساء بضرورة التسجيل والتشجيع على التثقيف الانتخابي. وأوصي بالعمل على تعزيز دور الهيئة في تطوير آليات التواصل وإبراز دور النساء من خلال بث صورة جديدة للمرأة المنتخبة والمرشحة وكذلك الملاحظة والمراقبة.»

لذلك سأقسم انطباعاتي إلى قسمين :
أولاً : مناخ العمل وطريقة تسييره وتقسيم المهام وتحديد المسؤوليات
ثانياً : من حيث القرارات وسلوك أعضاء الهيئة المركزية وهيئات الفروع وكامل الإطار الإداري

فمن حيث المناخ السائد، يمكن أن أصفه، ودون أي تردد، بأنه مناخ ذكوري بامتياز. ماذا أعني بالمناخ؟ المناخ هو ظروف العمل على مستوى ذاتي في علاقات إنسانية بسيطة في معاملات يومية، هناك نوع من التهاون ونوع من التفضيل للعنصر الذكوري على حساب العنصر النسائي. وهذا التعامل يبدو طبيعياً والعكس يمكن أن يثير نوعاً من التهكم.

ما يمكن أن استحضره من ممارسات تمييزية خلال الاجتماعات و خلال النقاشات إما أن نبالغ في الرد على محتوى التدخل وإما أن نتجاهل محتوى تدخل المرأة من نقاشات المسائل الهامة.

على مستوى أوسع، يمكن أن نصف مشاركة النساء في أخذ القرار داخل الهيئة بجهد يومي بمعنى أن العضوات يتحتم عليهن مضاعفة المجهودات حتى لا تتجاوزهن الأحداث.

الدفاع على مبدأ التنافس في تكوين الهيئات الفرعية لم يكن بالأمر السهل ولم تتمكن من التوصل إلى تفعيله لأسباب عديدة، ومن بينها

«إن تقييم المسار الانتخابي بشكل عام، يعد أمراً في غاية الأهمية ويتطلب الوقوف على السلبيات والثغرات والنقائص التي شملتها حتى نتجاوزها في المرحلة القادمة.

وفي وقفة تأمل، وتأهباً لاستكمال المسار الانتخابي، كان لا بد أن أسترجع أهم المحطات التي أثرت في مسيرتي الذاتية والمهنية من خلال التجربة التي خضتها بكل إحساس بالمسؤولية وبكل وعي بخطورة المرحلة. تجربتي في المجال الانتخابي أتت في مرحلة حساسة ودقيقة. فلأول مرة في تاريخ تونس، تتولى هيئة عليا مستقلة للانتخابات التنظيم والإشراف على انتخابات للمجلس الوطني التأسيسي. وكان لي شرف الانتماء لهذه الهيئة المنتخبة والتي، تولت خوض انتخابات في ظروف صعبة تمر بها البلاد.

كان بودي الخوض في جميع المسائل التي تتعلق بالمسار الانتخابي للتعليق والتحليل، ولكنني سوف أقتصر على جانب واحد يخص تجربتي الشخصية من وجهة نظر نسوية تعكس عيون امرأة كانت عضوة في الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مكلفة بالشؤون القانونية والعلاقات العامة.

في البداية، لا بد من التذكير بأن الهيئة المركزية متكونة من 16 عضواً من بينهم امرأتين فقط.

الانتخابات... المرأة... الإعلام.

ملف من إعداد : إعتدال المجبري ونجيبية الحمروني

رغم اكتساح المرأة التونسية بعد 14 جانفي 2011 للفضاء العام واحتلالها مواقع القرار على رأس الهياكل والمنظمات الوطنية ووقوفها سدا منيعا دفاعا عن قيم الحداثة والدولة المدنية ومكتسبات المرأة والمجتمع... غيبت الإعلام متعمدا أو مضطرا، وغابت عنه بإرادتها أو غصبا عنها... فانعكست صورتها فطية سلبية لا تشبه الواقع التونسي.

ولنفهم الأسباب ونعالجها التقينا بعض الإعلاميين والإعلاميات وسعينا إلى الاطلاع على تعاطيهم مع هذا الشأن خلال انتخابات 2011 و2014.

الإعلامي إلياس الغربي لـ «كوتريبات» :

على المرأة أن تخلق فجيجا إعلاميا

- هاجسي غياب المعلومة الدقيقة وليس غياب المرأة
- الناشطات التونسيات لا تتوفر لديهن أدنى مهارات التواصل مع الإعلام
- المشهد الإعلامي ذكوري يتابع مشهدا سياسيا ذكوريا

الإعلامي إلياس الغربي حدثنا عن تجربته من موقع المسؤولية كمدير إذاعة شمس أف أم خلال انتخابات 23 أكتوبر 2011 ومقدم برنامج 10/26 خلال انتخابات 26 أكتوبر 2014. كان فخورا بمساهمته في المسار الانتخابي التونسي. كان يساهم في صنع الحدث وتغطيته لنصل معه اليوم إلى مرحلة التحليل والتقويم... إلى مرحلة بنينا من خلال سلبياتها وإيجابياتها أركان التغطية الإعلامية المنصفة بين الفاعلين والفاعلات على الساحة السياسية التونسية.



بعد تجربتين متتاليتين في تغطية الانتخابات في تونس، هل كانت تغطيتك مُنصفة ودون تمييز بين المرأة والرجل؟

سنة 2011 كان الحدث وطنيا وتاريخيا بأتم معنى الكلمة، لذلك وضعنا أهدافا نصب أعيننا لعل أهمها كان تقديم منتج إعلامي مهني ذي مصداقية مع ضمان متابعة مسار الانتخابات حتى غلق آخر مكتب اقتراع وتوفير المعلومة للمواطن في علاقة بالمعطيات الأولى المتعلقة بالفرز والنتائج، باعتبار أنني معد برنامج يوم الانتخابات في القناة الوطنية الأولى والتي تواصلت من العاشرة صباحا إلى الثالثة فجر يوم الغد ومقدم فقرة منه امتدت على مدى تسع ساعات.

أما مناسبة الانتخابات التشريعية 2014 فقد كانت تجربتي مختلفة حيث حرصت مع فريق برنامج 10/26 على استضافة ثلاثة مترشحين عن ثلاثة أحزاب كل مساء لتتوصل إلى تغطية مختلف الدوائر الانتخابية. وارتبط الأمر بالمشهد السياسي التونسي وبخيارات الأحزاب حيث يحضر عادة رئيس الحزب أو رئيس القائمة. وخياراتنا في البرنامج لم تكن على أساس رجال - نساء بل على أساس مكونات المشهد السياسي.

في تجربة 2011 هل توفرت لكم الإمكانيات في قناة عمومية لتحقيقك فريق الأهداف

التي وضعتها خاصة في علاقة بالمهنية والمصداقية...؟

لو لم تتوفر الإمكانيات البشرية والتقنية، لما كان حدثا تاريخيا. كنا قرابة المائة شخص من صحفيين ومنتجين ومسؤولين عن الفقرات ومراسلين من 24 ولاية مع تعاون وثيق مع فرق أقسام الأخبار ووحدات الإنتاج التلفزيوني داخل الجمهورية. وعلى المستوى التقني، كان لجيراننا من الجزائر والمؤسسات القائمة في تونس وخارجها كاتحاد إذاعات الدول العربية والأورو فيزيون الدعم الكبير في هذا الشأن، خاصة لجهة تأمين البث عبر الساتليت. كان الجو رائعا على كافة المستويات، تعاون تام، لا ضغط ولا تدخلات، حرص كبير على النجاح، مبادرة وإرادة قوية مع استقلالية في الإنتاج والإعداد. وبالفعل يمتدني إحساس بالسعادة والفخر كلما تحدثت عن تلك المحطة التاريخية.

ثم إن تخصيص مساحة لكل رئيس قائمة في ذلك الوقت ومقارنة بعدد القوائم كان بمثابة المعجزة. فأى تلفزيون عمومي يعطي المساحة لـ 1517 رئيس/ة قائمة في تونس و146 في الخارج في فترة حملة انتخابية محددة بالقانون بـ 21 يوما...؟

حاولنا أن نكون موضوعيين وأن نحترم فقط لدليل الصحفي التونسي في الحملة الانتخابية الذي أعدته

الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال آنذاك.

لاحظنا في البرنامج التلفزيوني ليوم الانتخابات حضورا للمرأة في فقرتي الثقافة والمدونات. كيف تفسر ذلك؟

بالفعل بحرص منا، كان الحضور مناصفا، ذلك أننا قدرنا أن المرأة ستكون بعيدة عن الشأن السياسي وكان لا بد من استدراك الأمر في الفقرتين اللتين ذكرتهما.

لكن العمل على تأمين هذا اليوم دام قرابة الأربعة أشهر، ألم تفكروا في ذلك قبلا؟ هل لأن الإعداد كان للرجال؟

تعيديني دائما إلى القول إن الهاجس مهما طالت المدة هو هاجس النجاح. هاجس المهنة، هاجس تأمين تغطية ترتقي إلى مستوى الحدث يؤثها الفاعلون الرئيسيون وهم، وهذا واقع، من الرجال. ثم لا تنسي أنني أمنت كافة الفضاءات الحوارية التلفزيونية إبان الثورة وكانت لنا تجربة مريرة مع النساء بسبب الوضع الأمني، ولكن أيضا لأسباب أخرى تصل حتى الاعتذار بسبب عدم استعدادها من جهة مظهرها الخارجي. مما أدى إلى اقتناع فريق الإنتاج والإعداد والتقديم بأن المرأة لا تشارك في البرنامج. ظهورها انطلق فقط بانطلاق أشغال المجلس التأسيسي. ومع ذلك، لا نفكر فيها إلا في مجالات تراجع المكتسبات. مسألة أخرى لاحظتها هو امتناعهن عن الحضور أو انتقائيتهن،



آنذاك؟ ورغم أننا غير مطالبين بذلك كإذاعة خاصة لكننا توصلنا إلى مخرج فصمنا فضاء من ساعتين نضع فيه الأحزاب وجها لوجه لمدة شهر كامل. خلقت لنا فكرة البرنامج مشاكل عديدة. فالأحزاب كانت كلها تقريبا تريد وتصمم على اختيار الحزب المقابل لها في الحصة. ورغم ذلك تمكنا من تقديم 80 حزبا على امتداد شهر كامل. وخصصنا يوم الصمت لتحليل أمنها صحفيون بالكامل مع 24 مراسل في الولايات وعشرين آخرين تمركزوا في أماكن مختلفة كقصر المؤتمرات وشارع الحبيب بورقيبة.

هل كانت المرأة ممثلة في الفضاء المخصص للأحزاب؟

لم يكن لدينا وفي أية مرحلة هاجس تمثيلية المرأة. الهاجس الوحيد بالنسبة إلينا كان أن نمرر تغطية عادلة لكافة الأحزاب، نقطة إلى السطر. وماذا عن حضورها يوم الانتخابات المخصص للتحليل التي أمنها صحفيون ومختصون؟

رغم توفر مدونة سلوك مكتوبة لدى إذاعة شمس، إلا أنها لم تتضمن مسألة التنوع وفق الجنس. وقد طرحت المسألة كهاجس إعلامي لكننا في كل مرة كنا نتوصل إلى أن لا وجود لنساء يقمن بالتحليل. حرصنا بالفعل على التنوع في التدخلات في مكاتب الاقتراع لكن حسب الفئة الاجتماعية. وحيث أننا حرصنا على الاستماع إلى أصوات الناخبين، كانت المرأة حاضرة ولكن بنسبة محتشمة.

وسائل الإعلام. وإن لم يحصل ذلك، فلا عيب على الإعلامي أن تكون أولويته الإنتاج وتقديم الجديد لمشاهديه أو مستمعيه أو قارئيه.

أستغرب ألا يحمل إعلامي مثلك مشروع مجتمع، لكنك حملت المرأة كل أنواع التقصير ومسؤولية الغياب والتغيب؟

دعيني أحدد أكثر فكري، المشهد الإعلامي هو مشهد ذكوري يتابع مشهدا سياسيا هو الآخر ذكوري، إضافة إلى انعدام «ضجيج إعلامي» متأث من المرأة.

وأذهب إلى أكثر من ذلك لأقول أن حتى الناشطات منهن في المجتمع المدني لا تتوفر لديهن أذنى مهارات التواصل مع الإعلام. فلا فكرة البيان الصحفي حاضرة في أذهانهن، وحتى إن أرسلنه فهو غير صالح، من وجهة نظر صحفية، لا محتوى ولا شكلا. كيف تحرك الحس الصحفي مفقود وطريقة عمل المؤسسة الإعلامية لا تعبرها المرأة اهتماما. وسأضرب مثلا حالة الاغتصاب التي انتقلت وبسرعة من هم شخصي إلى قضية رأي عام وهذا ناتج عن عمل مهني من جمعيات عرفت كيف تجذب وسائل الإعلام لمناصرة هذه القضية وهو ما لا يتوفر في كل الحالات.

وماذا عن تجربتك في إذاعة شمس أف أم؟

في الراديو، حاولنا تقديم كافة الأحزاب ولم يكن الأمر هيئا. كيف يمكن لنا تقديم أكثر من مائة حزب

فهل يعقل مثلا أن ترفض ثاني مرشحة للشعب والنائبة الأولى للمجلس التأسيسي الحضور إلى البلاتوهات أو البرامج الإذاعية؟

كذلك في المحطات الفارقة سياسيا مثل الحوار الوطني، لا نجد المرأة. فلا وجود لامرأة أخرى مع مية الجريبي، لذلك نرى إما أن ينصب التركيز عليها أو أنه يمكن أن لا نفكر في دعوتها نظرا لأنها استهلكت إعلاميا رغم تعاونها التام مع وسائل الإعلام.

ألا تعتقد أن تعييبا للمرأة قد حصل عن وعي أو دونه رغم مشاركتها في احتجاجات ما قبل 14 جانفي بصفة كبيرة جدا، وقيادتها لعدد كبير من المنظمات الوطنية والهيكل والنقابات بعد ذلك؟

دعيني أقول لك شيئا، أنا لست في وضعية البحث ولا أتمتع بهذه الأريحية خلال إنتاج أي عمل، ثم إن الرجال أكثر استعدادا للتعامل مع وسائل الإعلام وغالبا ما يملكون قراراتهم بأنفسهم حتى ممثلي الأحزاب أحيانا. ولا يمكن أن نتحدث عن تعييب. هاجسي غياب المعلومة الدقيقة وليس غياب المرأة. ثم إنني لست حاملا لمشروع مجتمع ولا يمكن لي التنبه إلى غيابها في غياب فعل صادر عنها يحدث «ضجيجا». كما يمكن أن يتحدث الرجل باسم المرأة وحدث ذلك في أوقات عديدة. وهذا لا يعني بالمرءة غياب نساء كفؤات في المجتمع وفي جميع المجالات، لكن كفاءتها يجب أن تترجم إلى فعل يشكل حدثا، خبرا يجذب



وماذا بعد الانتخابات؟

أعيد وأكرر أن لا وجود لنساء قياديات في الأحزاب ما عدا عدد قليل جدا. وإذا توصلت إلى تصريح من قادة الحزب، لماذا تطالبني بالتفتيش والتنقيب عن المرأة حتى وإن كانت رئيسة قائمة. ثم إن بعض النساء «تحرقوا» خلال تصريحات سابقة. وبعد الانتخابات نصب كافة جهودنا في اقتناص النسب وفي تحليل النتائج وفي تسليط الضوء على الرابع فيها. أيضا اهتمامنا بمتابعة الأحداث ولا أظن أنه من المنطقي بالمرّة أن أستحضر التنوع على أساس الجنس. الأصوات النسائية في إذاعتنا كانت حاضرة من خلال مقدمات البرامج.

كأنني بك تقدم قناعات راسخة وليس صعوبات في توفير فضاءات للمرأة؟

قناعاتي الأولى تتعلق بالإنتاج وفق معايير صحفية بحتة ولكنني واع بالصعوبات. أولها أن قادة الأحزاب من الرجال وقلما توجد المرأة في مناصب متقدمة. وحتى وإن فكرت في أعضاء آخرين خاصة النساء، فإنك تلاحظ بسهولة التصاقها بالمبالغ فيه بالحزب وكأنها مقموعة داخله فتجتزّ كلام «عرفها» وهو لا يضيف لي شيئا ولا أستطيع استخراج شيء منها. فهي عادة «قارية درسها» ملتزمة أكثر من اللازم حسب رأيي بخيارات حزبها وتصريحات قاداته. هي انخرطت في التبعية ويصعب كثيرا أن

والتقصير من جهة الإعلاميين؟

أقر صراحة بأن كُنش العناوين المتوفر لدينا ليس ثريا لجهة النساء الفاعلات واللاقي لديهن الاستعداد التام للتعاون مع وسائل الإعلام. والمتوفر لدينا ينحسر في بعض الأسماء لنساء جد متعاونات وما عدا ذلك، فإنهن لا يجبن على الهاتف أحيانا ولا يتوفرن للتدخلات بسهولة وبسرعة تتوافق ونسق الأحداث ومتطلبات الإنتاج.

معنى ذلك أن الصحفي يتحمل جزءا من المسؤولية في نشر صورة سلبية ومطّية في علاقة بالمرأة بصفة عامة والفاعلة السياسية بصفة خاصة ؟

الصورة النمطية مرتبطة بثلاثة عوامل حسب رأيي. أولها توفر الأحداث حيث خلقت دائرة مغلقة للمتدخلين تُيسر للصحفي عملية الإنتاج وتكون تدخلاتهم ناجعة في أغلب الأحيان. أما العامل الثاني فيعود إلى عدم توفر المرأة الفاعلة سياسيا أو ندرتها. فالنساء التونسيات أكثر فعلا ونشاطا على مستوى المجتمع المدني وتتصدر المشهد الإعلامي حين تتعلق الأحداث بنشاط الجمعيات والمنظمات، بحقوق الإنسان والقضاء والحريات... ويتعلق العامل الثالث بالموروث الذكوري والمجتمع الذكوري. فأنا مثلا أجد نفسي أكثر حدة في طرح الأسئلة مع ضيوف الرجال مقارنة بالنساء ●

تراها تعبر عن رأيها الشخصي. ثالث الصعوبات تتعلق بالعمل الميداني أين نجد المرأة أكثر تحفظا من الرجل في التعامل مع وسائل الإعلام وأظنها مسألة ثقافية. صعوبة أخرى، لاحظناها أيضا على الميدان وتعلق هنا بصحافيين يتحرجون من محاوره المحجبات والمنقبات. فالحجاب أو النقاب يخلق مسافة بين المرأة والصحفي من الجنسين. في المقابل، عندما يتعلق الأمر بوضعية احتجاجية تنتفي كل هذه الصعوبات ونجد صوت المرأة حاضرا وبقوة.

ها أنك تعود إلياس لتُقر أن لا وجود للمرأة

الحلقة ضيقة ولا تعد سوى قرابة 10 نساء هن من تتوجه إليهن وسائل الإعلام. فالشأن العام في هذه المرحلة هو سياسي بامتياز واقتصادي في مرحلة ثانية ولم يطرح من خلاله، إلا القليل من مشروع المجتمع الذي نريد. لذلك على النساء أن يكن سياسيات أو فاعلات في الشأن السياسي والسياسية عندما تصنع الحدث كما كان شأن نجلاء بوريال في العريضة التي قدمتها ضد وزيرة شؤون المرأة. لذلك أرى أنه من الأفضل التركيز على النساء والبحث معهن في علاقتهن بوسائل الإعلام وربما تدريبهن على خلق الحدث. فأنا مطالب بالحيادية والحيادية يمكن أن تكون «مدمرة» لفئة معينة لا تتحرك.

هناء سلطاني - راديو موزاييك

وليد أحمد فرشيشي - صفحي جريدة المصور

شكلت انتخابات أكتوبر علامة فارقة في تاريخ تونس، لا فقط بإنهايتها للمرحلة الانتقالية التي امتدت على أكثر من ثلاث سنوات واعطائها الضوء الأخضر لفترة استقرار سياسي تحتها البلاد، ولكن أيضا من خلال الدور المحوري الذي لعبته سيدات تونس في إنجاح هذا العرس الانتخابي، تحريضا ومشاركة و تصويتا.



هذه الدور المتقدم الذي لعبته المرأة التونسية، إيمانا بأهمية اللحظة واستباعتها على مكاسبها التي حققتها بفضل نضالاتها، وبفضل مدونة حقوقية مدنية تعتبر الاستثناء في العالم العربي، لم تحج من جهة أخرى تواصل تعامل الاحزاب الكبرى مع المرأة كمؤشر انتخابي، على الرغم من توفر الأرضية القانونية الداعمة لمشاركة أوسع للمرأة من خلال تقنيتي التنافس و التناوب

ولكن بالنظر إلى عدد السيدات اللاتي ترأسن قوائم الأحزاب الكبرى، وهي قوائم «ذكورية» بامتياز، نلاحظ بيسر أن المسافة لا تزال شاسعة بين الخطاب السياسي، المدافع نظريا عن مشاركة سياسية أوسع للمرأة، وبين واقع يقول أن الحسابات السياسية طغت بشكل بئ على «الشعارات» المرفوعة.

ومهما يكن من أمر، فإن وعي سيدات تونس بجسامة اللحظة و تاريخيتها، خاصة أن البلاد كان مطروحا عليها أن تختار بين نموذج مجتمعي حدائي مدني يكرس دولة القانون والمؤسسات ويؤسس لعلاقة مجتمعية خالية من عوامل الضغط، وبين نموذج تقليدي يشكل تهديدا فعليا لكل المكاسب المدنية المحققة منذ تأسيس دولة الاستقلال، قلنا أن وعي سيدات تونس بهذا قد يكون أجل «احتجاجاتهن» على هذه الهيمنة الذكورية و ان لم يمنع مشاركتهن بنسب قياسية في الانتخابات التشريعية ضاربات بذلك مثلا رائعا في الدفاع عن الهوية المدنية لتونس وعن مدونتها الحقوقية. والمؤكد ان نضالات المرأة التونسية ستشهد مع تشكيل الحكومة القادمة تصعيدا ايجابيا في اتجاه انتزاع المزيد من الحقوق و تحديد أطر مشاركة سياسية فاعلة و ايجابية في تركيز مؤسسات الجمهورية الثانية.

مقارنة بانتخابات 2011 يعتبر تعاطي المترشحات في الحملات الانتخابية أو خلال الاقتراع وإثر صدور النتائج إيجابيا، فلقد لمسنا إصرارا من النساء اللاتي ترأسن قوائم الأحزاب في الانتخابات التشريعية على التعاطي بموضوعية وحرفية وفرض حضورهن



في البرامج الحوارية السياسية أو خلال تقديم برامج أحزابهن وتعويض رؤساء القوائم المترشحين عنها في تقديم برنامج أحزابهن خلال الاجتماعات العامة والحملة الانتخابية. والملفت للانتباه خلال انتخابات 2014 هو ثقة المرأة المترشحة في التصريح لوسائل الإعلام والتي أصبحت لديها قناعة بأهمية الظهور الإعلامي والمشهد السياسي والتعامل برصانة وديموقراطية مع أي قرار وحتى اللاتي ترشحن للرئاسة ورفضت مطالبهن تعاملوا مع وسائل الإعلام بحرفية وتعاون لتوضيح موقفهن من هذا الرفض وتبليغ تمسكهن بمواصلة العمل في الحياة السياسية بما يضمنه لهن الدستور والقانون الانتخابي.

أما في ما يتعلق بمسألة النوع الاجتماعي فقد حرصنا بإذاعة موزاييك على تحقيق التوازن في البرامج الحوارية ونشرات الأخبار بين المرأة والرجل وضمان تشريكها ونسعى دوما إلى أن تكون رئيسة قائمة انتخابية أو مترشحة في المرتبة الثانية في أي قائمة حاضرة. والمرأة الناشطة سياسيا سجلت حضورها في برامجنا ومواجيز الأخبار لوجود قناعة خاصة لدى كافة أسرة موزاييك بضرورة تحقيق توازن منطقي في مشاركة المرأة بالإذاعة والتعامل معها بكل حياد وموضوعية بصرف النظر عن جنسها .

ويمكن القول إن ترابطا وثيقا بين البحث عن الخبر بكل مهنية ونزاهة مع ضمان مشاركة رئيسة القائمة أو الفاعلة السياسية في برامجنا أو نشراتنا والملاحظ مقارنة بـ2011 هو إقبال المرأة في البث التجريبي خلال حملة الانتخابات التشريعية وأيضا افتكاك مكانتها في المشهد السياسي في 2014 أكثر مما كان عليه المشهد في انتخابات 2011.

رئيس الحزب. وعلى هذا الأساس تطالب سميرة بضرورة تدريب النساء السياسيات على كيفية التعامل مع وسائل الإعلام.

فريدة المبروكي - وكالة تونس إفريقيا للأنباء

لاحظت الصحافية ورئيسة مكتب وكالة تونس إفريقيا للأنباء بمدينة قفصة، وسط تونس، فريدة المبروكي نشاطا كبيرا للنساء أثناء الحملات الانتخابية فقررت مرافقة ثلاث نساء رئيسات قائمات في حلهن وترحالهن عبر مختلف جهات الولاية (المحافظة). وأكدت أن المترشحات (غزالة محمدي وزينة خميلية) على رأس قائمتين مستقلتين تميزتا بعملهما على الميدان حيث راهنتا على العلاقة المباشرة مع المواطن الناخب وعلى تقديم برنامجهما وجها لوجه، في حين ارتبطت المترشحة وفاء التونسي عن حزب الوفاء بحزبها ولم تول اهتماما كبيرا للعمل الميداني.

وأكدت فريدة المبروكي أنه باستثناء حزبي النهضة والجهبة الشعبية الذين منحوا الفرصة للمرأة التي تحتل المرتبة الثانية في قائمة يرأسها رجل لتقدم نفسها وجزءا من برنامج حزبها وأن تتحدث مباشرة للجمهور حتى قبل رئيس القائمة في بعض الأحيان، باستثناء ذلك لم تتخلص بقية المترشحات من التبعية إلى رجال الحزب وتعليماتهم.

وعن تفاعل المتلقين مع خطاب النساء المترشحات أكدت فريدة المبروكي أن المترشحات المستقلتين دخلتا المقاهي المخصصة للرجال في مناطق محافظة من قفصة وذهبتا إلى أقصى المناطق الريفية ووجدتا تفاعلا إيجابيا معهما ولم تلاحظ فريدة انسحابا أو احتقارا. وذكرت حادثة وحيدة جدت خلال اجتماع لحزب حركة ترأسه عبد الحميد الجلصي وحين تكلمت المرأة الثانية في القائمة خصصت ثلثي مداخلتها للمرأة وشددت على ضرورة الحفاظ على مكتسبات المرأة ودعمها، وهنا أهمل خطابها بعض الحاضرين من الرجال في حين وجدت تفاعلا إيجابيا كبيرا وتصفيقا حارا من الحاضرات من المواطنات.

زينة مليكي - القناة الوطنية الأولى

من جملة الصعوبات التي لقيتها في تغطية الانتخابات الفارطة عدم توفر المعلومات الكافية بالنسبة إلى عدد القائمات المترشحة والدوائر في الولاية التي كلفت بتغطيتها.

عشت تجربتين مع مرشحتين للانتخابات قابلتهما في حملتهما الانتخابية في ضاحية باردو في العاصمة واحدة لراضية النصاروي التي كانت مع مجموعة من الشباب واكتشفت فيها قوة الشخصية وتبسيط الكلام للناس مع الحديث عن بعض الوعود في إطار الحملة وأخرى لسعاد عبد الرحيم من النهضة وكانت تقود حملة متلفزة وكانت على ثقة كبيرة من الخطاب الذي تحاول التوجه به إلى المواطنين.



سميرة ساعي - إذاعة الشباب

في إطار تكريس اللامركزية وإيصال المعلومة إلى كل المواطنين في كامل تراب الجمهورية التونسية، تم تركيز فريق من الصحفيين والتقنيين بمؤسسة الإذاعة التونسية لتأمين نشرة موحدة بين الإذاعات المركزية



والجهوية. انطلقت هذه النشرة يوم 6 أكتوبر وتواصلت إلى يوم 27 أكتوبر 2014 أي بعد يوم من الانتخابات التشريعية في تونس. وقد أمّن صحافيات وصحفيون من كل الإذاعات نشرتين يوميا وأضافوا ثلاث نشرات ليلة الانتخابات.

سميرة ساعي، صحفية ومسؤولة نقابية شاركت في هذه النشرة الموحدة وثمرت هذه التجربة خاصة على مستوى تحمس الفريق ورغبته في التميز، أكدت أن تلقيها لعدد من الدورات التدريبية حول إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في الإعلام، جعلها تحرص على أن تكون المرأة سواء المترشحة أو الفاعلة السياسية أو الناخبة حاضرة وبصفة إيجابية في تغطيتها للحملات الانتخابية وللانتخابات. وفي الوقت نفسه تشير سميرة إلى صعوبة إيجاد المرأة التي بإمكانها التأثير على مستوى الحزب الذي تنتمي إليه والتي تحسن التعاطي مع وسائل الإعلام.

وتُضيف الصحفية سميرة ساعي أن الكم الهائل من الأخبار ومن الأنشطة المتعلقة بالحملات الانتخابية والانتخابات تفترض السرعة في توفير الفاعل(ة) السياسي(ة) للمشاركة في البرامج الإذاعية اليومية وللتعليق على بعض الأخبار وتفسير بعضها الآخر... ولذلك ينصب اهتمام الصحفيين على الخبر وأهميته بصرف النظر عن جنس الفاعل السياسي خاصة وأن الرجال الفاعلين سياسيا والمترشحين متوفرون في كل الأوقات وليست أمامهم معيقات مثل المرأة.

ومن خلال عملها ومتابعاتها لمختلف وسائل الإعلام لاحظت سميرة أنه رغم تميز بعض النساء إلا أن أغلبهن يفتقدن للثقة في النفس وللقدرة على التعاطي مع الصحفي خاصة وأن كثيرات تم إقحامهن في العمل السياسي تطبيقا لشرط التناسف في القائمات الانتخابية وكثيرات لم يحققن نوعا من الاستقلالية عن

أنيسة سليم - دار الأنوار

تبر النعيمي - إذاعة الشباب

قبل الانتخابات، مثلت كثرة القوائم الانتخابية صعوبة على مستوى عملي الصحفي خاصة في ظل كثرة الأحزاب ومحاولة الحياد في تغطية أنشطتها. هناك أحزاب قامت بدعاية (بمختلف أشكالها) في حين لم تتمكن أحزاب أخرى من التعريف ببرامجها لعدم تمكنها من الاتصال بوسائل الإعلام وأنا لم أتمكن من الاتصال بها نظرا لصعوبة ذلك، مثل عدم توفر العناوين.



أغلب الذين التقينا بهم قبل الانتخابات من المرشحين هم رجال. كان حضور المرأة المرشحة باهتا وكانت تتمتع في حالات كثيرة عن الظهور في وسائل الإعلام، باستثناء الشخصيات المعروفة سابقا والتي تعودت على الظهور أثناء الانتخابات.

قمت بتغطية أنشطة المراقبين / الملاحظين الدوليين الذين تحدثوا عن التجاوزات في مكاتب الاقتراع وخارجها وأبرزها محاولات التأثير على المنتخبين من قبل ممثلي الأحزاب السياسية والذين تمكنوا حتى من دخول مكاتب الاقتراع وهناك ممارسات من قبيل شراء الأصوات ماديا و ماليا والإيصال إلى مكاتب الاقتراع وتقديم إعانات وأموال. بعد الانتخابات، تعاملت كصحفية أساسا مع النائبات في المجلس التأسيسي ولاحظت أن جل النائبات لا تتقن تقنيات الاتصال والتواصل وعادة ما تكون تصريحاتهن انطباعية وانفعالي.

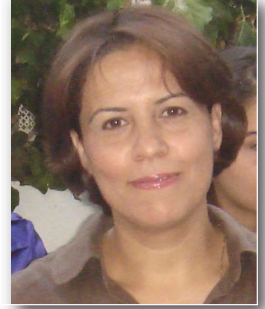
وليد الماجري - موقع نواة

حسب اعتقادي فإن المرأة نالت حظها بالكامل خلال الانتخابات السابقة سواء على المستوى التشريعي (قانون التنافس) أو على المستوى الاعلامي (حضور لافت للمرأة خاصة التقدمية والديمقراطية) أو على مستوى الاجتماعات الشعبية العامة.



غير أننا لاحظنا بعد الانتخابات أن المرأة المنتخبة (ونقصد كتلة النهضة) عكست صورة سلبية جداً عن المرأة التونسية من خلال اكتفائها بلعب دور الديكور السياسي والاضطلاع بوظيفة تزويقية لإضفاء لمسة جمالية صامتة على مسرح المجلس التأسيسي. باختصار، المرأة التونسية جنت ما تستحقه من ثمار الثورة غير أنها لم تحافظ على تلك المكانة بعد الانتخابات.

انتخابات حرة و نزيهة ديمقراطية !!! كنت اتمنى أن تبقى أحلى ذكرى في حياتي ولكن...



أول شئ لم أحبهه في هذه الانتخابات هي مسألة المناصفة بين الرجال والنساء حتى نضمن وجود نساء في القوائم المترشحة. صحيح أن عديد القوانين، بداية من مجلة الأحوال الشخصية وصولا الى قانون المناصفة هذا، تضمن حقوق المرأة، ولكن هل تغير القوانين العقلليات ونظرة المجتمع الذكوري للمرأة !!! أحبذ أن يتم انتخاب المرأة لاقتناعهم بكفاءتها. والمرأة التونسية لا تنقصها الكفاءة والتميز الفكري والمعرفي، لا أن يتم انتخابها من أجل محاصصة حزبية و بقوانين «مفروضة».

ان كانت « الثورة » نجحت في شئ فهي نجحت في تعرية واقع المجتمع التونسي الذي كنا نظن لسنوات عديدة انه راق و متطور فكريا. للأسف نحن النخب اتضح اننا نجهل الكثير عن حقيقة المجتمع الذي نعيش فيه؛ وشخصيا لا أستغرب لو نجح السلفيون في الانتخابات القادمة بسبب التصاقهم بالسواد الأعظم من المجتمع والطبقات البسيطة والتقرب منهم عن طريق القافلات الخيرية التي يقومون بها لفائدتهم والتأثير عليهم بواسطة الخطاب الديني والمعايير الاخلاقية .

أما بخصوص تجربتي الخاصة يوم الانتخابات فقد كنت مسرورة جدا لأنني اشارك ولأول مرة في انتخابات حرة وديمقراطية وهي أول مرة أنتخب في حياتي لأنني لم اشارك في العهد السابق لأنها كانت مهزلة كبيرة.

يوم الانتخابات وصلت إلى المدرسة في الحي الذي أسكن فيه، وقفت في الصف و أنا مسرورة و كلي فخر و اعتزاز و لكن فرحتي لم تدم كثيرا اذ التفت الرجل الذي كان يقف امامي وقال لي « هذا صف الرجال. ذاك صف النساء » !!! لم أصدق ما رأيت: صف للنساء وصف للرجال !!!

كدت أثور على التقسيم و أصرخ في وجه الجميع و لكن لم أشأ ان أفسد هذا « العرس الانتخابي »، وقفت الى جانب النسوة و اكتشفت ان أغلبهن لا تحسن القراءة وأغلبهن كن تحملن وريقات صغيرة فيها رقم حركة النهضة!!!

مكي هلال - قناة البي بي سي العربية



كملاحظ ، يبدو أن معيار الفوز من عدمه هو المحدد لبوصلة تعامل المرشحين/ات من النواب مع وسائل الإعلام الداخلية والدولية. في فترة الترويج والحملة الانتخابية تجد المرشح قمة في الأخلاق والمرونة والتفهم بل يصل الأمر بالبعض أن يعرض هو خدماته على الاعلام، لكن مجرد الفوز يتبخر كل ذلك

ويضحي الوصول إليه أصعب من الاتصال بمكتب ديفيد كاميرون مثلا ، بيروقراطية كريهة واشترط الاطلاع المسبق على الأسئلة بل ربما يغير كل أرقام هواتفه السابقة تجنباً لإلحاح الصحفيين. أما من لم يفز فيبقى على بعض الخلق والمرونة والرغبة في الظهور الاعلامي لعله يروج لنفسه وهو يطارد فوزاً، أسوق هذه الملاحظات مع الإقرار ببعض الاستثناءات وعدم تغير البعض طبعاً. وتبدو المرأة عموماً أكثر تعاوناً من الرجل وفي المراحل الثلاثة، فقط بالنسبة لنواب النهضة صار هناك ضبط وانضباط حزبي يمنع النائبات من الحديث بحرية مع وسائل الإعلام ويجبرهن على التحفظ في أحيان كثيرة أو العودة إلى رئيس كتلة الحزب.

منى مطيع - وكالة تونس إفريقيا للأنباء

يتبين من خلال استقراء نتائج الرصد الإعلامي الذي أنجز خلال الانتخابات التأسيسية الفارطة مدى تدني نسبة حضور المرأة كفاعل سياسي في التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية حيث لم يتم تخصيصها إلا ب 4ر5 بالمائة من المساحات الإعلامية.

فمن خلال معاينة الممارسة الصحفية في وكالة تونس إفريقيا للأنباء خلال الحملة الانتخابية لشهر أكتوبر 2011، نلاحظ أن المشرفين على قاعات التحرير، ونسبة هامة منهم هن من النساء، كان حرصهم مرتكزاً على تحقيق التناصف بين الأحزاب المشاركة في الانتخابات ولم تطرح مسألة حضور المرأة كفاعل سياسي بشكل جدي و مباشر أو كألوية. كما يمكن القول أن الانتخابات الفارطة كانت بمثابة التدريب الأولي في مجال الممارسة الديمقراطية بالنسبة للصحفيين أو السياسيين عموماً. وبالتالي فإن تملك الصحفيين لمعايير التغطية المنصفة في مختلف مستوياتها

كان في بداياته وكذلك الشأن بالنسبة لممارسة الشأن السياسي من قبل المرأة والدليل على ذلك أن المتمرسين بالعمل السياسي كانوا الأكثر دراية بحسن استعمال المساحات والمنابر الإعلامية خلال الانتخابات الأخيرة.

إلى جانب ذلك فأنا لاحظنا أنه نادراً ما تبادر المرأة السياسية بالاتصال بقاعات التحرير وبالصحفيين عموماً ولم تسجل سوى بعض المبادرات قامت بها ناشطات في الحقل الجمعياتي.

ويمكن إرجاع ضعف اهتمام الصحفيين بمسألة النوع الاجتماعي خلال التغطية الصحفية لما بينته بعض الدراسات التي تناولت الممارسات المهنية للصحفيين حيث أبرزت وجود حواجز نفسية لدى الصحفيين، نساء و رجالاً، تجاه المسائل المتعلقة بالمرأة عموماً باعتبار أنهم يتحاشون غالباً أن يكون لهم ارتباط بالحركات النسوية التي لم تنجح بعد في تحقيق الاندماج داخل المجتمع.

ولعل عدم ظهور المرأة كفاعل سياسي في وسائل الإعلام هو أيضاً نتيجة للعقلية الذكورية السائدة داخل الأحزاب إلى جانب ضعف حضورها في استراتيجيات الاتصال للأحزاب التي لم تولي أهمية لمشاركة المرأة في الانتخابات لولا ضرورة احترام مقتضيات المرسوم الانتخابي الجديد الذي فرض مسالة التناصف والتناوب في القوائم الانتخابية.

إن تفعيل مقاربة النوع الاجتماعي إعلامياً خلال الانتخابات يستوجب التحرك السريع بهدف ادماج المرأة كفاعل سياسي في العمل اليومي للصحفيين وعدم انتظار فعاليات الحملات الانتخابية. كما أنه من الضروري عدم اعتبار مسألة حضور المرأة كفاعل سياسي خلال الانتخابات من منطلق أنه انتصار لقضايا المرأة وللطروحات النسوية. بل يتوجب اعتباره من الجانب الموضوعي نظراً لما يمكن أن تقدمه المرأة الناجبة والمرأة المترشحة من إضافة في محتوى الرسالة الإعلامية خاصة وهي تمثل اليوم نصف القاعدة الانتخابية.

ويمكن مساعدة الصحفيين على تحقيق تغطية صحفية منصفة للمرأة خلال الحملة الانتخابية القادمة بتمكينهم من قاعدة بيانات حول الخبرات النسائية في المجالات المتصلة بالانتخابات تساعدهم في الحصول على أسماء جديدة لخبيرات يمكن محاورتهن واستشارتهن حول شتى المسائل السياسية وبالتالي إدماج المرأة كمصدر للمعلومة .

سكينة عبد الصمد - القناة الوطنية 1

رغم قناعتني واقتناعي الراسخين بأن عملي كإعلامية يحتم عليّ الحياد عن كل تجاذبات سياسية، فإن إيماني الشديد بضرورة تغيير الأوضاع المتردية في بلادنا استفزني ودفعني ولا يزال يدفعني إلى الإسهام الفعلي والمشاركة في النشاط السياسي. وقررت بعد عراق كبير بيني وبين نفسي رفع ذلك التحدي والانخراط



في حزب معارض دون المساس باستقلاليته المهنية حتى أكون صريحة أمام نفسي وأمام الجميع خاصة وأني أعمل صحفية في قسم الأخبار بمؤسسة كانت، على الأقل قبل الثورة، قناة حكومية بامتياز وليست مرفقا عموميا كما يفترض أن تكون.

عموما كانت مهنتي ومسؤوليتي النقابية باعتباري الكاتبة العامة للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، تحدت في عديد المناسبات من نشاطي الحزبي كلما ارتأيت أن ذلك يمَسّ من حيادي الإعلامي والنقابي إلى أن أتت أول مناسبة انتخابية سنة 2009 اضطرت فيها للترشح للانتخابات التشريعية، إثر تأزم طرأ بين حزب «التجديد» الذي أنتمي إليه و حليفه في الانتخابات وقتها «الحزب الاشتراكي اليساري» ولم يكن أمامي كعضو قيادي ومعمية أعضاء آخرين إلا أن ننقذ الموقف ونعوض المترشحين من أبناء الحزب الآخر الذي وقع فك الارتباط معه على أني رفضت الترشح كرئيسة قائمة ليكون ترشحي، كما أردفت، ترشحا شكليا.

قد تبدو هذه المقدمة خارجة عن الموضوع لكنني أراها في صلبه إذ أردت التحدث عن تجربتي الخاصة التي لها خصوصياتها بالنسبة لبقية النساء الأخريات. لكن هذه الخصوصية لا تمنع التقائي معهن في عديد النقاط باعتبارنا ناشطات سياسيات في مجتمع ذكوري.

فأولى الاختلالات التي نلاحظها في التعامل مع المرأة المترشحة أو حتى المنتخبة صاحبة الرأي في الشأن السياسي تبرز عبر التعاطي الإعلامي معها والذي نراه يعطي حيزا أكبر ويولي أهمية أكثر جدية لدور الرجل المترشح ويتجاهل عمدا أو دون عمد دور المرأة المترشحة. فبمّ، عامة اختيار الضيوف أو النماذج عن تصريحات ممثلي الأحزاب أو غيرهم من المتحاورين من بين الذكور وغالبا ما يكون حضور المرأة حضورا رمزيا أو لتعويض ضيف متخل. وهو ما يعكس استبطانا واضحا لثقافة مجتمعية تصوّر المرأة على أنها مجرد ديكور تزين الفضاء دون أي مضمون مفيد.

أما عن التعامل داخل الأسرة السياسية في حد ذاتها، فيعكس من جانبه تمييزا للرجل حيث يقع في غالب الأحيان اختيار جلّ المفاوضات أو المتحدثين باسم الحزب أو المجموعة من بين الرجال. ويعود ذلك، وفق ما أراه، إلى ثلاثة أسباب رئيسية أولها النظرة النمطية الدونية للمرأة واعتبارها الجنس اللطيف المستضعف مما يؤهل الرجل ليكون المعول عليه الأكثر قوة في المواجهة والأقدر على الإقناع. أما السبب الثاني فيعود إلى الوضعية الاجتماعية للنساء والتي تقف عائقا أمام العديد منهن للتواجد في كل الأوقات وبكل الفضاءات للمشاركة الكلية في النقاشات العامة والخاصة لتجد الناشطة السياسية نفسها في عديد المرات مغيبية خارج السرب تنقصها معلومات حينية وتوضيحات حول المستجدات...

ويعود السبب الآخر أساسا للمرأة ذاتها والتي تحمل داخلها كتلا من عقد النقص والضعف وتعود الاستسلام لما يفرضه المجتمع والمحيط العائلي واستساغة صورة المرأة كزوجة صالحة وأم تقليدية وابنة «مثالية» وأخت مطيعة وما تحمله هذه النمطية من معاني استخفاف واستغلال في مجتمع صور المرأة على أنها العورة والخادمة والعضو الأضعف في المجتمع، دون احتساب المرأة الفاعلة والمرأة المبادرة وصانعة الرأي والمرأة المترشحة والمنتخبة، والمرأة الإنسان، كاملة الحقوق والواجبات...

جمال العرفاوي - قناة نسمة سابقا

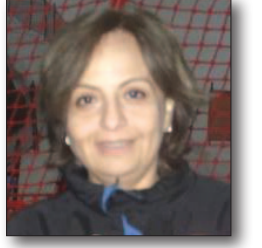
كانت التجربة السابقة مثيرة للاهتمام خاصة بعد إقرار مبدأ التنافس في تقديم القوائم المترشحة، ولكن للأسف الشديد لم تكن التجربة مثمرة ونحن نتابع أداء عدد كبير من النواب في المجلس الوطني التأسيسي.



ولقد تابعت الحملات الانتخابية لعدد من القوائم الانتخابية، وكثيرا ما وجدت أن النساء تأتين في ذيل القوائم رغم التنافس المزعوم. لقد كان تنافسا عددا للعبور بالقائمة من خطر السقوط القانوني وحرمانها من المشاركة.

الكثيرات من المشاركات كن منزويات وقليلات منهن تجدها في المقدمة. وشخصيا، كمشارك في هيئة تحرير القناة التلفزيونية نسمة زمن الانتخابات السابقة، وجدت صعوبة تذكر لاستقدام نساء مرشحات. وتختلف الأعذار من واحدة إلى أخرى بين تأخر توقيت البث والخوف من المباشر وبالتالي الأخطاء. وفي حالة المشاركة، لاحظت أن غالبية المشاركات كن مرتبكات وهن يواجهن الكاميرا. لكن، لا بد من التذكير أنها التجربة الديمقراطية الأولى بالنسبة إليهن كمرشحات وبالنسبة إلينا كإعلاميين/ات وكانت تجربة مهمة وعلينا أن نتعلم من الأخطاء التي ارتكبتها جميعا.

بسمة ددفوف - التلفزة التونسية سابقا



تحررتنا... فأدر كنا حجم التفجير الممنهج

في البدء دعيني أؤكد ان اللحظات التي مررت بها كإعلامية خلال الانتخابات الأخيرة والتي عاشتها تونس، وأجزم أنها كانت الأولى من نوعها، إنما هي تؤرخ للحظات فارقة في حياتي. لم أشعر بما شعرت به قط .. و تراني استحضر تلك اللحظات فأجد في كل مرة موجبا لشكر الخالق على كتابة الحياة لي من أجل أن أعيشها. كانت لحظات امتزجت فيها الفرحة بالخوف و التساؤل ...و تساؤلاتي و توقي إلى تونس جديدة تتهيا لخطاب إعلامي جديد كانت في حد ذاتها مفخرة زمني كيف لا والحلم بات ممكنا...



تحررت من القتامة التي أرهقتني وفككت عني أغلالها وانطلقت مؤمنة بأن المسألة تحتاج إلى وقت... وقت لم أكن أملكه في تلك اللحظة... انطلقت من أجل أن أعيش كمواطنة تونسية سكرى بأحلامها مجريات الانتخابات الأولى في تونس ...

وبدأت أراقب الحملات الانتخابية وفوضى إقامة الأحزاب.. والتحولت التي بدأت تنذر بانفجار المشهد السياسي .. كانت التعليقات السياسية تتأرجح بين المطمئن والمغالي في التوجس... بل

باحثة عن دعمها ولكن التيار المنكر لما تأتي به كان أقوى....

انتبهت أكثر من أي وقت مضى إلى أن التدمير الأخطر الذي لحق بالمجتمع التونسي وبالإطار الصحفي هو التفجير الممنهج على مدى سنوات للكفاءات التونسية... الأفكار لجمت قبل الألسن ... وحين تحررت الألسن نطقت هراء... انتبهت إلى أن جيلا بأسره جانب التكوين المتين في مهنة الصحافة والإعلام فحرم من مرجعية مهنية صلبة يستند عليها ويلجأ لها حين حررته الثورة...

غير انه بقدر ما كانت تلك اللحظات موجعة في روعتها، كانت مخيفة لما كشفت عنه من حقائق، حيث أنني وقفت على العمق السحيق الذي فصلنا عن الممارسة الديمقراطية الحققة. ومن موقعي كإعلامية، تنبهت أكثر من أي وقت مضى إلى غياب المرجعية المهنية لأغلب الصحفيين ... كانت أيادي البعض تمتد باحثة عن من يمسكها لوضع نواة التآلق في مجالنا الإعلامي والسمعي البصري بشكل أخص غير أنها تصبح وتمسي عاجزة عن إيجاد من يغلق الحلقة اللازمة للبدء على أسس جديدة... كانت أصوات بعضنا ترتفع



أصوات مطالبة بالزامية الفصل بين الجنسين أو اجبار البنات المقيمتات في المعاهد على ارتداء ما أسموه باللباس الشرعي.

وبتنا نسمع عن اعتداءات على معلمات وعلى طالبات في الجامعات، و تضاعفت المخاوف من تنامي قوة السلفيين رغم ما بذل من جهود لطمأنة ذلك أن هذا المشهد الجديد قد ترافق مع استقبال أكثر شيوخ السلفية تشددا في الوطن العربي، وسط صمت رسمي حيناً وترحيب حكومي أحياناً....

ولكن أظل تلك المرأة التونسية التي لن تنتهي أمام مخاوفهن ... و مثلي كثيرات في تونس... فأغلب الناشطات التونسيات يؤكدن أن قوة التنظيمات النسائية ستمنع التعرض لمكتسبات المرأة التونسية ولا سيما ما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية

ويمكن مساعدة الصحفيين على تحقيق تغطية صحفية منصفة للمرأة خلال الحملة الانتخابية القادمة بتمكينهم من قاعدة بيانات حول الخبرات النسائية في المجالات المتصلة بالانتخابات تساعدهم في الحصول على أسماء جديدة لخبرات يمكن محاورتهن واستشارتهن حول شتى المسائل السياسية وبالتالي إدماج المرأة كمصدر للمعلومة ●

«الجندر»؟ هل تتخوَّف نساؤنا من تداعيات التحولات الجارية؟

وكان هذا غيضا من فيض الأسئلة التي شغلت بال النساء التونسيات اللائي أعرفهن وأصاحبهن وأقرأ لهن في الشقين العلماني والاسلامي، حيث أن المؤشرات الأولى للانتخابات كانت مقلقة باعتبار تراجع التمثيل السياسي للمرأة داخل المجالس النيابية والهجوم السلفي غير المسبوق على حريات النساء اللواتي اخترقن المجال العام في الشارع والإعلام والثقافة والسياسة والتعليم والاقتصاد في تطورٍ بدا أنه استفزَّ «المنظومة الذكورية».

تقلص التمثيل السياسي للمرأة التونسية بعد الانتخابات التي أجريت بعد إسقاط نظام بن علي في المجلس الوطني التأسيسي من 27 بالمئة إلى 23 بالمئة. ورغم أن نسبة النساء في المجلس التأسيسي وصلت إلى 25 في المئة إلا أن المرأة التونسية لم تتمثل في الحكومة الأوزارتين.

و بالتوازي ارتفع مستوى العنف ضد المرأة التونسية في شكل مباشر وغير مباشر، في الشارع وأماكن العمل والجامعات والمدارس، وعمدت بعض العائلات إلى تحجيب الفتيات القصر وحتى الراشحات إضافة الى تعمد ممارسة التضييق والتحرش بغير المحجبات، وعلت

والمنذر... والحقيقة أن الجميع يعيش تجربة جديدة لا يدرك مآلها.

و لم أكن لأفصل بين وضعي كإعلامية و كتونسية و كامرأة تونسية بشكل اخص... كنت أتساءل عم ستحققه المرأة التونسية من إنجازات إثر سقوط نظام بن علي وعن الأطر التي ستعتمدها لإبلاغ صوتها. وكانت صوتا صادحا في مسيرات التحرير من الاستبداد ... و احتد السؤال حين لم تحظ النساء بنسبة تمثيل عادل مقارنة بمشاركتهن في حركات الاحتجاج. و شكل الاستفسار عن السبب معضلة نفسي... ما الذي يمنع المجتمع التونسي الذي كسر أغلال النمطية لعقود من إعطاء الثقة للنساء، لا سيما في المجال السياسي؟

وقفت في طوابير الناخبين بخوفي وتساؤلاتي التي لم تنجح في تبيد انتشائي بما عاينته من مشاهد تحضر رائعة ولكن لأنني إعلامية كان لي ان ادقق فيما يجري حولي، لاحظت التبعية الفكرية التي حوصرت بها بعض نساؤنا الناخبات وحز في نفسي أن تتبعن وكن قائدات ... رأيت من يجر أخته وأمه المسنة ويوصيها بمن عليها أن تنتخب، وكأنها استكتر على من علمته بأي يد يأكل أن تمنح صوتها لمن ارتاحت لصوته... وجاء انتصار النهضة في الانتخابات وولد السؤال عندي أسئلة: كيف سيتعامل الاسلاميون الذين يعيشون نشوة الانتصار بعد وصولهم إلى السلطة مع قضايا



نصر الدين اللواتي - صفحي وباحث

المرأة في انتخابات المجلس التأسيسي: ملاحظات واستنتاجات

مكثف في مناطق لم تشهد تقليد العمل السياسي الميداني ولقين إقبالا وتجاوبا ورغبة في الاكتشاف من المواطن العادي، فيما تعرضت أخريات لصعوبات من قبيل عدم الاهتمام والازدراء أو السلوك العدائي إمّا بسبب الانتماء السياسي الإيديولوجي أو من قبل أشخاص في الشارع من ذوي الميول المحافظة، لذلك اضطرت بعضهن لتقليص مناطق تحركهن.

عدد كبير من الأحزاب والقوى السياسية لم يأخذ بعين الاعتبار الخصائص السوسيوثقافية لبعض الدوائر أو التجمعات السكنية وطبيعة توزيع الأنشطة الاقتصادية فيها، فاستثنى تماما المرأة كناخبٍ مفترضٍ ولم ير وجاهة في مخاطبتها ولا في خصّها بالعملية الاتصالية، والغريب أن ذلك

القيم المهيمنة:

هناك نساء كنّ في قائمات انتخابية حزبية، ولكن لم يتمكن المواطن من مخاطبتهن خلال الحملات الانتخابية فقد كان التحرك الميداني والنشاط للأسف في معظمه شأنا ذكورياً، أو كان تحرك النساء يقتصر على أنشطة قليلة لا تتطلب مشقة ولا تنقلهن إلى أعماق و ثنايا الدوائر الانتخابية خاصة تلك التي توجد فيها مناطق ريفية، وربما يعود ذلك لأن بعض القائمات اضطرت تطبيقاً لمبدأ التناسف إلى إجراء «انتدابات» سريعة فقط لتطبيق الشرط ولكن مع الاكتفاء بوضع صورة المرأة في المعلقة أو في القائمة.

في المقابل نساءً كثيرات كنّ على رأس قائمات حزبية أو مستقلة ممن خضن حملاتهن بشكل

حفّل الفضاء العمومي في تونس قبل أشهر من الانتخابات بالكثير من النقاشات العمومية بشأن العملية الانتخابية والتوقعات منها، وخاصة بوضع المرأة في قضايا إجرائية كالتنافس في القائمات أو نقاشات سياسية قضية المشاركة السياسية وحق المواطن في الاختيار، مع خطابات مختلفة مدارها البرامج والوعود. وكلها كانت تقترب من المرأة موضوعاً أو شعاراً. إلا أنه كان على التونسيين أن ينتظروا إلى فترة الحملة الانتخابية حتى يكتشفوا انعكاس كل ذلك على الشارع.

وسأقتصر هنا على بعض الملاحظات التي تصلح أن تكون منطلقاً لنقاش والتي أظهرت، في معظمها، التعميم الكبير والاستسهال الذي يترافق مع الحديث في إشكالية المرأة والانتخابات :



تجهلن إجراءات التصويت وذلك بتأطيرهن وتوجيههن للتصويت لقائمات معينة.

أخيراً، من الغريب أن الضجة التي أثارها الجدل في «هيئة تحقيق أهداف الثورة» لدى الإعلان عن مبدأ التنافس والنقاش السياسي بين من اقترحوا المبدأ ومن سارعوا لرفضه ثم عادوا للقبول به، لم يترافق مع عمل صحفي في العمق يرصد كيفية قيام قوى سياسية بتصميم قائماتها الانتخابية في جهات ودوائر ليس من المتاح فيها الحصول على إشارات نسائية مشتغلة بالعمل السياسي، ولا كيفية إعداد هذه الأحزاب لاستراتيجياتها الاتصالية ولا تحديد نظرتها للمرأة ناخبة ومرشحة، على الأقل لتتساءل بأسلوب تحليلي صحفي فيما بعد عن كيفية انعكاس مبدأ التنافس على حقيقة الفرص المتاحة أمام المرأة للمشاركة السياسية على قدم المساواة •

لتكتفي بالترويج لعفة المرأة وسترها بالحجاب وحفظ كرامتها في البيت للاكتفاء بدورها التربوي.

في أحياء شعبية تتسم بنسب عالية للفقر والبطالة، كانت بعض القوى السياسية تخوض حملتها بإيفاد نساء تتجولن من بيت لآخر، وكان هذا الاتصال السياسي الذي يتم في البيئات المحلية يخاطب النواة فائقة الصغر وهي الأسرة، ولكن هؤلاء النسوة كنّ يوزعن الوعود بمنح وعطايا، كانت هي الحلول الاقتصادية المرترجة مقابل الأصوات المرجوة.

أمام عديد مراكز الاقتراع وأحيانا داخلها، أخذت عدة قوى سياسية على عاتقها «الإحاطة» و«الاستشارة» بالنسبة إلى نمط معين من الناخبين، وهن الناخبات غير المتعلّمات ممن

كان يتمّ في جهات تعرف بوجود فئة هامة من النساء العاملات.

خطابات سياسية ورسائل متناقضة:

كانت هناك منطلقات وأبعاد إيديولوجية عديدة أمطر بها السياسيون المواطنين في فترة وجيزة عبر خطاباتهم الدعائية مثلت فيها المرأة إما موضوعاً أو منطلقاً أو شعاراً يرمي لمنحها حرية أكثر أو يعدها بكرامة أكثر في البيت، وبعض هذه الخطابات أخطأ المقصد بوضوح.

ففي دوائر انتخابية تتسم بتشغيلية عالية لدى النساء اللواتي تعلن أسرهن، سواء كان الزوج موجوداً أم لا، كان غريباً أن بعض الفاعلين السياسيين يخوض حملته باستخدام شعارات سياسية تدعو لتخليص المرأة من الاستلاب وتقفز على الحقائق السوسيوثقافية والاقتصادية

publications: UNDP and CAWTAR published their Manual for media professionals on the fair coverage of elections based on a gender perspective



The national official of UNDP in Tunisia published with the partnership of CAWTAR their manual for media professionals on fair media coverage of elections based on a gender perspective. This manual is issued in a context where Tunisia is expecting its first legislative and presidential elections since the revolution of 2011.

The manual provides references and data that are very useful for the journalistic production along with tips and tools to realize media coverage sensitive to the gender perspective, and equitable between men and women candidates.

Publications: Young vulnerable women's participation to local democracy in Tunisia

CAWTAR with the support of the Social and Human Sciences Sector of UNESCO Maghreb initiates a published a qualitative survey on the participation

of young women in The Tunisian local democracy. the study analyzed how vulnerable young women living disadvantaged regions of Tunisia (Tozeur, Gafsa and Kasserine) apprehend politics, with a focus on the election episode of October 2011 .The study is available in Arabic and French.

Publications: Traditional and new forms of young women's political engagement in a transitional context: Tunisia as example

CAWTAR published its research on “Traditional and new forms of young women’s political engagement in a transitional context: Tunisia as example” as part of its project “Young Women and Political Participation: Institutional and Informal Mobilization Paving the Way to Future Actions”. This project was carried on with the support of the International Development Research Centre, Ottawa, Canada. The purpose of this study is to explore the extent to which the transitional context has reconciled youth with politics after 23 years of authoritarianism regime.

Events: Dialogue sessions between women heads of electoral lists, voters, and civil society organizations of Tunis 2 constituency



As part of the center’s efforts to support women political participation and inclusion in the public sphere,

CAWTAR and the International Institute for Democracy and Electoral Assistance IDEA, launched their series of Dialogue sessions between women heads of electoral lists, voters, and civil society organizations. The idea behind the initiative is to build dynamism between women candidates running for legislative elections and local civil society organizations in order to open a debate on Joint concerns. these sessions will be also an opportunity for candidates to present their electoral programs and for voters to receive further clarifications about these programs .

Events: CAWTAR and IDEA hold a Training for women candidates heads of electoral lists on how to deal with media



CAWTAR, in partnership with the International Institute for Democracy and Electoral Assistance North Africa and West Asia Office (International IDEA), held a training workshop for women heads of electoral lists running in the legislative elections in Tunisia, entitled «Strengthening the capacity of candidates for legislative elections on how to deal with media». The workshop, which took place in Tunis on the 28th and 29th of September, provided media training to women candidates in the upcoming legislative elections from 12 political parties. The training provided tools on how to maintain a balanced image on traditional and new media. ●



الندوة الإقليمية حول

حقوق المرأة القانونية والإنسانية من أجل تمكينها الاقتصادي في المنطقة العربية

The organization of this seminar by CAWTAR, the UN Women Regional office for Arab States, the League of Arab States, the AGFUND and UNDP, recognizes the need to point out challenges in Arab constitutions and legal texts. It also aims to continue the initiatives towards the establishment of equality between men and women and identifies the contrasts between national laws and international declarations after their ratification by Arab states.

Partners at the seminar therefore asked the question, “What can be done to enhance Arab women’s abilities and influences?” CAWTAR and its partners decided to unite their efforts with the objective for women to enjoy their legal and human rights by contributing to women’s

empowerment and advancing the gender equality agenda. They plan to achieve these goals through a joint program entitled “Strategic tools to advance Gender Equality agenda and women’s legal and human rights in the Arab States Region: Enhancing the present, preparing the future.” The cooperative initiative will aim to improve the situation of Arab women by supporting targeted countries through building technical and institutional capacities that can then transform social, political and human rights dynamics. The initiative will also aim to generate research and analysis, facilitate the exchange of knowledge, support advocacy campaigns, and engage in an open space discussion concerning the results and analysis of the legal systems in Arab countries.

The seminar created an open-dialogue platform for over 50 stakeholders representing Arab governments, international mechanisms, ministerial delegates, and national, regional and international organizations focusing on legal and human rights as well as women’s economic and social empowerment. The anticipated outcomes, including a list of legal reforms and a collection of agreed common priorities among partners, will support the improvement of the status of women in Arab nations. Thanks to the seminar, partners were able to review and discuss the legal and legislative status of women in the Arab region, a focus that CAWTAR has been dedicated to since its creation in 1993 ●

The First Arab Regional Seminar on Women's Legal and Human Rights for Economic Empowerment in the Arab States Region

The seminar entitled “women’s legal and human rights for economic empowerment in the Arab states region” was organized by the Center Of Arab Women for Training and Research (CAWTAR), the UN Women regional office for Arab states, the league of Arab states, the Arab Gulf Program for Development (AGFUND) and the UNDP, held in Cairo from 2nd to 5th of September 2014. It was an outstanding event that demonstrated a need for an objective assessment of the legal gaps and challenges in the Arab states that obstruct the processes of women’s empowerment.



With the uprising of challenges and changes striking the Arab region, economic participation remains, without a doubt, one of the top concerns of the Arab states. Paradoxically, women’s economic participation is a sub-subject that is creating much less “buzz”, sweeping under the rug the fact that women are, in many cases, the most affected category when it comes to economic deficiency.

The new Arab reality is also affecting the legislative spheres in many countries in the region. By consequence, this phase could be either the era of women’s legal promotion or of limitation of Women’s Legal and Human Rights. Consequently, the level of focus of national legislations’ promotion of Women’s Economic Empowerment will be assessed.

Although the percentage of the worldwide labor force tends to be generally lower for women than men, it is particularly low in the Arab states region. Some factors that may explain the weaker economic participation of Arab women include low literacy rates, increases in fertility and birth rates, culture and traditions, and an inability for women to enter stereotypically masculine fields. There exist also many legal and institutional limitations that women face, such as an absence of equal access to training and capacity building. Furthermore, although a country’s constitution may stipulate equality between men and women, there is often evidence to show otherwise in practice, such as a woman’s lack of property and inheritance rights as well as the prevailing stigma of women’s domestic roles.

CAWTAR publishes

Gender and Decentralization in Jordan, Libya, Tunisia, and Yemen

By Lara Heskestad- CAWTAR

The Center of Arab Women Training and Research (CAWTAR) published a comprehensive report on the topic of gender and decentralization, conducted in collaboration with the Forum of Federations and with the support of the Government of Canada.

The report compares the decentralization policies and outcomes in Jordan, Libya, Tunisia, and Yemen, with data collected from a series of national reports from experts on each of the four countries. These reports are comprised of literature reviews, documentation of existing decentralization policies and strategies, results of focus group sessions, and a series of individual interviews.

“Gender and Decentralization” delivers a unique overview of the decentralization actions, difficulties, and outcomes of each of the four countries, with each nation’s path varying due to political, economic, and societal differences. The publication uses women’s political participation as an indicator of the level of decentralization. It also examines several models that have had positive gender mainstreaming outcomes, such as Germany’s successful use of cooperative federal structures comprised of units specifically devoted to gender equality issues.

“Gender and Decentralization” provides a coherent background on politics and women’s participation in each country, along with essential historical, demographic, and social data.

It begins by giving its readers an understanding of the meanings of gender, defined as the social construction of sexual difference, and of decentralization, defined as the creation of public institutions that are separate from the central government and have their own legal personality.

The publication challenges the assumption that gender and decentralization go hand in hand, paving the road for increases in women’s political participation. Yet this participation often takes place at the local level, and a lack of women’s participation in higher political spheres is perpetuated. Although local participation may provide a good basis for a high level politics, there are still significant barriers preventing women from reaching the same political positions as men. The publication affirms that decentralization alone does not always improve the status of women, as it can often perpetuate their limited political involvement, and it must therefore be combined with other genuine efforts and strategies.

The report concluded that Tunisia as being the most advanced out of the group, is expected to continue its progress after the addition of several clauses designed to further increase women’s participation in its new constitution of 2014. It also stated that Yemen remains weak in regards to women’s representation and lacks the strong political will necessary to integrate gender mainstreaming initiatives on government levels. As for Jordan, the report mentioned that the country has experienced positive impacts from decentralization, where the development of its legal and administrative processes has increased the status of women. For Libya’s case, the report indicates a lack of available data made measuring gender indicators more difficult, yet the revolution of

February 2011 changed the political system and it is hoped that the new local council will prioritize women’s political participation.

The publication raises awareness on the numerous challenges related to both decentralization and gender in Arab nations while simultaneously acknowledging that decentralization is not the sole solution to improving women’s political participation. The publication supports the notion that a combination of key elements, including legal requirements, bold political will and social actors, a strong relationship between media and civil society, and social, cultural, and economic advancements, can only contribute to the outcomes of decentralization and lead to greater representation and participation of women in Arab states. Additionally, it offers a progressive strategy for the implementation of gender-based decentralization, prioritizing development issues that aim to improve all citizens’ living conditions, regardless of gender. The integration of a gender dimension is therefore recommended to come at a later phase, where it can be most effective.

Although “Gender and Decentralization” looks specifically at Jordan, Libya, Tunisia, and Yemen, the results provide cause for an enhanced awareness and concern regarding the status and political involvement of women in Arab nations ●



accompanied the process of drafting the constitution, as there were fears that this high document would drive Tunisia into regression and threaten women's rights, the constitution proved itself to be in favor of women's rights, with both articles 40 and 46 supporting gender equality. These two articles are a clear demonstration of the importance that the Tunisia highest state document places on women's rights and gender equality.

International efforts are still being implemented to support women's empowerment, gender equality and the respect of human rights as stated in international conventions, during the upcoming phase that Tunisia is about to enter. For instance Amnesty International launched an initiative titled "Tunisia: 10 Steps For Human Rights: Amnesty International's Human Rights Manifesto For Tunisia".

The idea behind the initiative is to ensure that all presidential and legislative candidates sign the "Human Rights Manifesto for Tunisians" to guarantee their commitment to end repressive human rights

The Article 40 states:

"Work is a right for every citizen, women and men. The state shall take the necessary measures to ensure employment on the basis of competences and fairness. All citizens, men and women have the right to work in convenient conditions with fair wage."

The Article 46 states:

"The State commits to protect women's achieved rights and seeks to support and develop them. The State shall guarantee equal opportunities between men and women in the bearing of all the various responsibilities in all fields. The State shall seek to achieve equal representation for women and men in elected councils. The State shall take the necessary measures to eliminate violence against women."

practices. The Manifesto, comprised of 10 points, supports that each Tunisian should enjoy civil, political, economic, social, and cultural rights without any form of discrimination. The very first step that the Manifesto declares is to "End Discrimination and Violence against Women". The step pushes for the adoption of a comprehensive law to specifically address violence against women. The Manifesto also insists on the reform of Laws, policies, customs, and practices that includes a discrimination against women and girls.

As a reminder 2011's constitutional assembly's elections resulted in women make only 27% the assembly, back then this percentage was considered as relatively low despite the procedures implemented to guarantee women fair representation, such as the equality law. Today the current figures predict a result as weak as the previous election. But there is no affirmations when it comes to elections, as the voters could transform the Game's standards and prove themselves to be Supportive of improving women's presence the political sphere ●

Assessing women's participation in Tunisia's 2014 elections

By Lara Chantal and Imene Trabelsi

As Tunisian legislative and presidential elections are just around the corner, and for the first time since the revolution, one of the biggest questions currently being asked is in regards to how significant women's participation will be.



The legislative elections, on the other hand, have proved themselves to be more positive for women's participation. 47% of the candidates on lists, however, 12% are female are head of lists. A number that reflects how limited women's access to decision making positing still is . a point that was highlighted by Mrs Naila Chaaben, the current state secretary for women's affairs, as she stated " women's participation in the elections is still weak and undistinguished" adding that serious measures must be adopted to guarantee equal opportunities between men and women.

2014 will be, without a doubt, a historical year that Tunisians will remember for a long time. The first parliamentarian and presidential elections will be held since Tunisia's revolution in 2011. It was a revolution that shook the country, the region and the world.

The parliamentary election is expected to take place on the 26th of October and the presidential election is scheduled for the 23rd of November. These elections are a major event for Tunisia, as they have the potential to drive the country's transition into a full democracy or a regression.

On the one hand, for the presidential elections, the Tunisian Higher Independent Instance for Elections (ISIE) received the application of over 70 candidates including 4 women. Amna Mansour Karoui, Kalthoum Kennou, Leila Hammami and Moufida Amdouni all put in their applications, although only there was only one candidacy that was accepted and deemed as valid. It was that of Mrs. Kalthoum Kanou, a judge and political militant, who will be the only woman running for presidential elections against 26 male candidates.



Kalthoum Kannou

Tunisia's new constitution adopted in January 2014, drafted by the Constituent Assembly elected after January 2011's revolution. Despite the controversy that

30.87% of the next parliament are Women

By Imene Trabelsi - CAWTAR



While national, regional and international media gave all the attention to how “secularist vanquished islamists” during these late historical legislative elections that Tunisia witnessed in October 2014, less interest was dedicated to monitor how women candidates did in the results.

The results of these elections were particularly interesting. While the world was expecting the Islamist party “Enahdha” to win the first place, results came to demolish all expectations and declared The Secular party “Nidaa Tounes” as the leader in Tunisia’s legislative elections

after winning 85 seats, followed by the Islamist rival “Enahdha” that came second with 69 seats.

The results also gave a preview of the composition of the next parliament. 67 women were elected out of 217 members. Which means that 30.87 % of the members of the new Tunisian parliament will be women. This figure is a small victory for Tunisian women, and an indicator of a slow but persistent growth for women political participation, as the elections of October 2011 results were 59 elected women (27.18%) among 217 members of the Constituent Assembly.

Observers estimate that this was achieved thanks to the electoral law (article 27) which impose gender parity on electoral lists, specifying that lists should be established in such a way as to alternate between men and women .

It’s important to highlight that the compositions of the next parliament includes a representation of at least one women parliamentarian in each of the 30 out of 33 constituencies. The exceptions are the constituencies of Tozeur, Tunisian living in Arab Countries and Tunisian living in Germany



Dr. Soukeina Bouraoui

Executive Director

Editorial

Freedom of expression and press has been with no doubt one of the most prominent gains of the Revolution in Tunisia since January 14, 2011. despite the controversy around it, and the reservations that have accompanied each political, constitutional, economic and security event underwent by Tunisia ever since.

As Tunisia is on its track to hold elections under which it will determine the societal project and what it means in terms of enshrinement of a Constitution that was progressive in its entirety and promotion of the values of full citizenship and participation of all members of the society, women and men, youth and adults in all parts of Tunisia and without discrimination, we have decided to focus on the experience of media professionals during the National Constituent Assembly election in relation to female candidates in that election.

Traditionally, there was a general tendency to evaluate the performance of media professionals, blame them, criticize and even demonize them without seeking to know their opinions or their assessment of political actors in after they contacted them on the ground, including women.

Therefore, in "CAWTAR," we have this time reversed the image and included in this some of the experiments of media professionals during the Constituent Assembly election through many types of journalism including interview and analytical article which mostly contained testimonies that are faithfully reported.

In fact, they are testimonies which we have gathered as part of the preparation of the media guide: fair press coverage of elections from a gender perspective, prepared by the UNDP in cooperation with the Center of Arab Women for Training and Research "CAWTAR."

The analyses of the testimonies were adopted in the guide so that it would be based on a real practice and CAWTAR undertook to include them in a special issue on the parliamentary election to be part of the lesson learnt.

We would like to thank media professionals for trusting us and giving us some of their to convey their voices in an endeavour that none was familiar with.

You will find in their voices and in their exercise much information, critical sense, challenge, commitment and

ability to actually understand and analyze facts.

Pens, faces and voices common to you and others among unknown figures in Tunisia and outside it who are highly interested in the national issue, even if they are far away from the country, physically but not morally.



كوثريات عدد 54 - نوفمبر/تشرين الثاني - 2014
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث - كوثر

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 54 - 2014

- المديرية التنفيذية لكوثر : د. سكينه بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجبري
- رئيسة التحرير : نجية الحمروني
- فريق التحرير : لبنى النجار
- إيمان الطرابلسي
- شارك في هذا العدد :

Lara Chantal

الأراء الواردة في المقالات الممضاة تعبر عن الرأي
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT

7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS

Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002

cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org